

الباب الأول

مفهوم الاستثمار في الشريعة

وفيه أربعة فصول كالتالي :

الفصل الأول: تعريف الاستثمار .

الفصل الثاني: مقاصد الاستثمار الشرعية.

الفصل الثالث: أهمية الاستثمار وحكمه في الشريعة.

الفصل الرابع: عقود الاستثمار الشرعية .

obeikandi.com

الفصل الأول تعريف الاستثمار

وهذا الفصل أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول: الاستثمار في اللغة .

المبحث الثاني: الاستثمار في اصطلاح الاقتصاديين.

المبحث الثالث: الاستثمار في اصطلاح الفقهاء.

المبحث الرابع: الاستثمار المشروع.

obeikandi.com

الفصل الأول تعريف الاستثمار

المبحث الأول

الاستثمار في اللغة

الاستثمار: مصدر للفعل (استثمر) الدال على الطلب، تقول: استثمر يستثمر استثماراً، فهو مُستثمر ومُستثمر، والفعل استثمر واستثمر مشتق من الفعل ثمر، وثمر الشجر وثمر: صار فيه الثمر، والاستثمار: هو طلب الحصول على الثمر.

والثمر هو: «حمل الشجر، كما في الحديث «لا قطع في ثمر ولا كثر»^(١)، ويقع الثمر على كل ما أنتجه الشجر، ويغلب على ثمر النخل»^(٢).
ويطلق الثمر على عدة معاني منها:

[١] أنواع المال المُثمر المستفاد: من الذهب والفضة والحيوان وغيرها، ومنه ما قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ فسروه بأنواع المال^(٣).

(١) رواه عن رافع بن خديج: أبو داود (رقم ٤٣٨٨) [انظر: موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة ص ١٥٤٣] والترمذي (رقم ١٤٤٩) [انظر: موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة ص ١٧٩٩]، والنسائي (رقم ٤٩٦٣) [انظر: [موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة ص ٢٤٠٧] وابن ماجه (رقم ٢٥٩٣) [انظر: موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة ص ٢٦٣٢]، ورواه عن أبي هريرة: ابن ماجه (رقم ٢٦٩٤) [انظر: موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة ص ٢٦٣٢]، والحديث صححه الألباني [انظر حديث (رقم ٧٥٤٥) في صحيح الجامع (ج ٢ ص ١٢٥٣)].

(٢) انظر: لسان العرب، (حرف الراء فصل الشاء، ج ٤ ص ١٠٦)، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، و تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، (باب الراء فصل الشاء ج ٦ ص ١٥٠) تحقيق / علي شيري، دار الفكر ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، (والقاموس المحيط، باب الراء فصل الشاء، ص ٤٥٨)، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) انظر: لسان العرب (حرف الراء فصل الشاء ج ٤ ص ١٠٦)، و تاج العروس من جواهر القاموس (باب الراء فصل الشاء ج ٦ ص ١٥٠).

[٢] الولد والنسل: يقال للولد: ثمرة القلب، وفي الحديث: «إذا مات ولد العبد، قال الله تعالى لملائكته: قبضتم ثمرة فؤاده، فيقولون: نعم»^(١)، وقيل للولد: ثمرة؛ لأن الثمرة ما ينتجها الشجر، والولد ينتجها الأب، وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿ وَنَقْصُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ﴾ [البقرة: ١٥٥]، أي الأولاد والأحفاد، وفي حديث عمرو بن سعيد، قال لمعاوية: ما تسأل عمن ذُبلت بشرته، وقُطعت ثمرته^(٢)، يعني نسله^(٣).

[٣] الفائدة: يقال: حصل على ثمرة عمله بعد جهد متواصل، أي فائدة عمله، ويطلق على خيرات الأرض: ثمارها^(٤).

[٤] طرف الشيء: ومنه حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه أخذ بثمره لسانه، وقال: قل خيراً تغنم، أو أمسك عن سوء فتسلم^(٥) أي: طرفه الذي يكون في أسفله، ومنه قولهم: يدق ثمرة سوطه، أي طرف سوطه^(٦).

[٥] خالص العهد: ومن ذلك ما جاء في حديث المبايعه: (فأعطاه صفقة يده وثمره قلبه)^(٧) أي: خالص عهده^(٨).

[٦] النفع: يقال لكل نفع يصدر عن شيء: ثمرة، كقولك ثمرة العلم والعمل الصالح، وثمره العمل الصالح الجنة^(٩).

(١) رواه الترمذي (رقم ١٠٢١)، (ص ١٧٤٩)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، حسنه الألباني [انظر: حديث رقم ٧٩٥] في صحيح الجامع (ج ١ ص ١٩٩).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (رقم ٤٧١) [انظر: مكارم الأخلاق (ج ١ ص ١٤٦)، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (ت ٢٨١هـ)، تحقيق/ مجدي السيد إبراهيم، نشر مكتبة القرآن، طبعة ١٤١١هـ].

(٣) انظر: (لسان العرب، حرف الراء فصل الراء ج ٤ ص ١٠٦)، وتاج العروس من جواهر القاموس (باب الراء، فصل الراء ج ٦ ص ١٥٠).

(٤) انظر: معجم اللغة العربية (حرف الراء ص ٣٨٣)، تأليف: أديب اللدجمي، البشير بن سلامة، شحادة الخوري، عبد اللطيف عبيد، نبيلة الرزار، عالم المعرفة، محيط، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م.

(٥) رواه أحمد في فضائل الصحابة (رقم ١٨٤٦) [انظر: فضائل الصحابة (ج ٢، ص ٩٥٣)، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ]، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ١٠٤٤٦) (ج ١٠ ص ١٩٧).

(٦) انظر: (لسان العرب، فصل الراء ج ٤ ص ١٠٦)، وتاج العروس من جواهر القاموس (باب الراء فصل الراء ج ٦ ص ١٥٠).

(٧) رواه مسلم [كتاب الإمارة: الباب (١٣): الحديث (٤٧٧٦)] (ص ١٠٠٩).

(٨) انظر: لسان العرب (ج ٤، ص ١٠٦).

(٩) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، كتاب الراء (ص ١٧٦) تأليف العلامة الراغب الأصفهاني المتوفى سنة (٥٠٢ هـ)، تحقيق / صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

وَأَثْمَرُ مَالِهِ: نَمَاهُ، يُقَالُ: ثَمَرَ اللَّهُ مَالَكَ، أَي: كَثَرَهُ، وَأَثْمَرَ الرَّجُلُ: كَثَرَ مَالَهُ^(١).
 واستثمر يستثمر استثماراً: المال: نَمَاهُ^(٢).
 وجاء في المعجم الوسيط^(٣):

أثمر الشيء: أتى بنتيجته، واستثمر المال: ثَمَرَهُ، والاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر ك شراء الأسهم والسندات.

خلاصة:

ونخلص مما سبق إلى: أن الاستثمار في اللغة: هو طلب الثمر، واستثمار المال: طلب ثمره، الذي هو نماءه ونتاجه وربحه.

(١) انظر: لسان العرب (ج٤ ص ١٠٧)، ومختار الصحاح (ص ٨٦)، تأليف / محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة المنار، دكار .
 (٢) انظر: معجم اللغة العربية (ج ١ ص ٨٥) .
 (٣) انظر: المعجم الوسيط (باب الثاء، ج ١ ص ١٠٠)، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر، ومحمد على النجار، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، تركيا ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

المبحث الثاني

الاستثمار في اصطلاح الاقتصاديين

بالنظر إلى التعريفات التي ذكرها الاقتصاديون في تعريف الاستثمار نرى أن هناك تبايناً في الاعتبار التي انطلقوا منها لتعريف الاستثمار؛ فالبعض عرّفه باعتبار النتيجة والثمرة، والبعض عرّفه باعتباره عملية تسبق الحصول على النتيجة والثمرة.

وبالاعتبار الأول عُرّف بأنه:

[١] الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وعلى أساس هذا التعريف يكون الاستثمار: هو الإضافة إلى أصول المؤسسة، وتشمل العدد والآلات والمباني والأثاث ووسائل النقل وطرق المواصلات، زائداً للإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلات وغيرها من الأصول أو إلى زيادة انتاجيتها^(١).

[٢] الإنفاق على شراء أو تكوين الأصول الإنتاجية الجديدة، وعلى زيادة المخزون^(٢).

[٣] شراء مصانع وآلات جديدة وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حقيقية في السلع والأدوات الإنتاجية^(٣)، بمعنى (الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال)^(٤).

وبالاعتبار الآخر ورد في تعريفه بأنه :

[١] التوظيف المنتج لرأس المال أو هو بعبارة أخرى توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجةٍ أو حاجات اقتصادية...^(٥).

(١) انظر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (ص ٤٤٤)، د/ عبد العزيز فهمي هيكل، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة ١٩٨٠ م.

(٢) انظر: أصول الاقتصاد التحليلي الجزئي والكلّي (ص ٢٨٧)، د/ صبري أبو زيد، الناشر: مكتبة عبد الدايم بالإسماعيلية - ١٩٩٣ / ١٩٩٤ م.

(٣) انظر: مبادئ الاقتصاد، د/ محمد هشام خواجكية، دار القلم - الكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(٤) انظر: مبادئ علم الاقتصاد (ص ٢٩٥)، د/ كامل بكري، الدار الجامعية - ١٩٨٨ م.

(٥) انظر: الموسوعة الاقتصادية (ص ٤١)، راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، طبعة ثانية ١٩٨٧ م.

[٢] الجهد الذي يبذله الإنسان لتنمية المال وزيادته بالكشف عن الثروات الطبيعية المتاحة، واستغلال المستكشف منها استغلالاً أمثل^(١).

[٣] العملية التي تنشأ عن تدخل إيجابي صادر عن أحد الأفراد يستهدف إيجاد مال دائم يؤمن خدمات آجلة^(٢)، أو هو (استغلال المال بقصد الحصول على دخل)^(٣).

خلاصة لتعريف الاقتصاديين: يمكن أن نحصل من مجموع هذه التعريفات على خلاصة لمعنى الاستثمار عند الاقتصاديين، وهي أنهم يعنون به: كلُّ جهدٍ أو عملٍ يقوم به فرد أو جماعة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي أو نماء في رءوس الأموال أو الإضافة إليها.



- (١) انظر: شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي (ص ٢٩-٣٠)، د/ خلف بن سليمان النُمري، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، طبعة ٢٠٠٠م.
- (٢) انظر: الادخار والاستثمار (ص ٣٧)، تأليف / بيار قاري براديل، ترجمة نهاد رضا، الأنوار، ١٩٦٦م.
- (٣) انظر: الموسوعة العربية الميسرة (ج ١ ص ١٣٩) بإشراف / محمد شفيق غربال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، صورة طبق الأصل من طبعة ١٩٦٥م.

المبحث الثالث

الاستثمار في اصطلاح الفقهاء

مصطلح الاستثمار لم يرد في كلام الفقهاء السابقين كثيراً، وإذا ورد في كلامهم فإنما يعنون به طلب الثَّمَر، كما ورد ذلك في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - في سياق استدلاله على جواز المعاملة في الثمار - قال ما نصُّه: «الأصل الثاني: أن يقال إكراء الشجر للاستثمار يجري مجرى إكراء الأرض للازدراع، واستعجار الطَّيْر للرِّضَاع»، ثم قال: «وإن قيل: المعقود عليه هناك التمكن من الازدراع، لا نفس الزرع النابت، قيل: والمعقود عليه هنا التمكن من الاستثمار، لا نفس الثمر الخارج»^(١).

ولكن وجدناهم يستعملون مصطلحاً قريباً من مصطلح الاستثمار يحمل نفس المعنى، إنه مصطلح (التثمير)، ويعنون به: العمل في المال لتنميته وإصلاحه، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، قالوا: [معناه: تثمير أموالهم والتنزه عن أكلها لمن وليها خير]^(٢).

وفي بعض كتب التفسير في ذكر المناسبة بين سورة المطففين والسورة التي قبلها: [لما ذكر فيما قبلُ السعداء والأشقياء ويوم الجزاء، وعظم شأنه، ذكر عزَّوجلُّ هنا ما أعدَّ لبعض العصاة وذكره سبحانه بأخسَّ ما يقع من المعصية، وهو التطفيف الذي لا يكاد يجدي شيئاً في تثمير المال وتنميته]^(٣).

ومن الأمثلة على استخدام الفقهاء السابقين لهذا المصطلح بهذا المعنى:

- (١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (ج ٢٩ ص ٧٣-٧٦) .
 (٢) انظر: زاد المسير في علم التفسير (ج ١ ص ٢٤٤)، عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .
 (٣) انظر: [تفسير البحر المحيط (ج ٨ ص ٤٣١)، محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م] و [روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (ج ٣٠ ص ٦٧) أبو الفضل محمود الألوسي، المتوفى سنة (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م].

- وفي الفقه الشافعي: جاء في سياق الحديث عن المساقاة في شجر النخل والعنب: [جُوزَتْ الْمَسَاقَاةُ فِيهِمَا سَعْيًا فِي تَمْثِيرِهِمَا رِفْقًا بِالْمَالِكِ وَالْعَامِلِ وَالْمَسَاكِينِ] (١).
 - وما ذكره ابن حزم (٢) في سياق رده على من اشترط تثمير المال في الرشد، قال: [وأعجب شيء قولهم: إن من لم يثمر ماله فهو سفيه] (٣).
- ولقد استخدم فقهاؤنا الأوائل مصطلحات أخرى تؤدي نفس المعنى الذي يؤديه مصطلح الاستثمار، وهذه المصطلحات التي استخدمها الفقهاء وعبروا بها عن معنى الاستثمار هي:

(الكسب والاكتساب، والاستنماء والتنمية والنماء، والاسترباح).

- أما مصطلح الكسب أو الاكتساب فهو أكثرها استخداماً؛ لأنه من ألفاظ القرآن والسنة: ففي القرآن قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]
- وفي السنة ورد لفظ الكسب كثيراً، من ذلك قوله ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بَعْدَ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ وَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَرْبِّيَهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يَرْبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» (٤).
- والكسب: مصدر كَسَبَ المال يكسبه: استفاده بالطلب (٥)، وَتَكَسَّبَ وَاكْتَسَبَ:

(١) انظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج ٢ ص ٣٩٣)، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦هـ)، نشر دار الكتاب الإسلامي.

(٢) هو: الإمام الحافظ الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة سنة (٣٨٤هـ)، وكان والده من كبراء أهل قرطبه، ولذلك نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء، اشتغل في صباه بالادب والمنطق والعربية، ثم أقبل على علم الحديث والفقه والعقيدة، ثم كانت له رئاسة الوزارة بعد أبيه فزهدها وانصرف إلى العلم والتأليف، وكان يتمسك بظاهر الكتاب والسنة، وله انتقادات كثيرة على الفقهاء، له في الفقه كتاب (المجلى)، وفي الأصول (الإحكام في أصول الأحكام) وفي العقيدة (الملل والنحل)، حبس في حياته وأحرقت كتبه ومر بمحن عسيرة، توفي سنة ٤٥٦هـ [انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٨ ص ١٨٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٣٥-٤٣٦)].

(٣) انظر: المجلى شرح المجلى، كتاب الحجر (ج ٩، ص ٩٦) لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق / أحمد محمد شاكر، وتصحيح مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٤) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (٨): رقم (١٤١٠)] (ص ١١١)، ومسلم [كتاب الزكاة: الباب (١٩): الحديث (٢٣٤٣)] (ص ٨٣٨) عن أبي هريرة.

(٥) انظر: المطلع (ج ١ ص ٢٣٤)، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ) تحقيق / محمد بشير الادلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

طَلَبَ الرِّزْقَ (١)، والكسب: ما يتحرّاه الإنسان مما فيه اجتلاب نفع وتحصيل حظٍ ككسب المال (٢)، وأصله: العمل، فكلُّ عاملٍ عملاً مباشراً منه لما عمل ومعاونة باحتراف فهو كاسب لما عمل (٣).

والاكتساب في عرف أهل اللسان: تحصيل المال بما حل من الأسباب، واللفظ في الحقيقة يستعمل في كل باب، وقد قال تعالى: ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، أي بجنايتكم على أنفسكم، ولكن عند الإطلاق يفهم منه اكتساب المال (٤).

وقد استخدم فقهاؤنا السابقون هذا المصطلح كثيراً بهذا المعنى، وعقدوا فصولاً في كتبهم بعنوان الكسب، بل منهم من صنف كتاباً مستقلاً بعنوان الكسب كالفقيه محمد ابن الحسن الشيباني (٥)، ومن أمثلة استخدامهم لمصطلح الاكتساب بمعنى استثمار المال:

● في الفقه الحنفي تكرر هذا المصطلح في عبارات فقهاء كثيرين، فمن ذلك على سبيل المثال ما جاء في كتاب المبسوط: [اعلم بأن المزارعة مفاعلة من الزراعة، والاكتساب بالزراعة مشروع...] (٦).

وفي موضع آخر بعد ذكر حديث فضل الغرس والزرع: «فيه دليل أن المسلم مندوب إلى الاكتساب بطريق الزراعة، والغراسية، ولهذا قدم بعض مشايخنا - رحمهم الله - الزراعة على التجارة؛ لأنها أعم نفعاً وأكثر صدقة...» (٧).

(١) انظر: القاموس المحيط (باب الباء فصل الكاف، ص ١٦٧).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، كتاب الكاف (ص ٧٠٩).

(٣) انظر: تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (ج ١ ص ٣٨٠) (تفسير الآية: ٧٩ من سورة البقرة) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣٢٠هـ)، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

(٤) انظر: كتاب الكسب (ص ٣٢)، لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ، تحقيق/ د. سهيل زكار، الناشر/ عبد الهادي حرسوني، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، والشيباني نسبة إلى قبيلة شيبان، ولد في مدينة واسط بالعراق سنة (١٣٢هـ)، وكان فقيهاً أصولياً نحوياً، يعدّه الحنفية من مجتهدي المذهب، صاحب أباً حنيفة وتلمذ على يده، كما أنه سمع من الإمام مالك الموطأ، ومن تلاميذه الشافعي، ولي القضاء للرشيد، من أهم مؤلفاته (الأصل، المعروف بالمبسوط في الفروع)، توفي في مدينة الري سنة (١٨٩هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (ج ٩ ص ١٣٤)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج ٣ ص ١٢٢)، والأعلام للزركلي (ج ٦ ص ٨٠)].

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي (ج ٢ ص ٢٣)، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤١٦هـ.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي (ج ٢ ص ١٤).

• وفي الفقه المالكي استخدم هذا اللفظ؛ ففي كتاب التمهيد في سياق الكلام على حديث اليد العليا خير من اليد السفلى، قال: «وفيه الحض على الاكتساب والإنفاق، ومعلوم أن الإنفاق لا يكون إلا مع الاكتساب»^(١).

• وفي الفقه الشافعي: ما ذكره الإمام الشافعي^(٢) في حديث الرجلين^(٣) اللذين أتيا رسول الله ﷺ يسألانه من الصدقة، إذ يقول: (رَأَى النَّبِيُّ ﷺ جَلْدًا وَصَحَّةً يُشْبِهُ الْاِكْتِسَابَ، وَأَعْلَمَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَصْلِحُ لَهُمَا مَعَ الْاِكْتِسَابِ الَّذِي يَسْتَغْنِيَانِ بِهِ أَنْ يَأْخُذَا مِنْهَا وَلَا يَعْلَمُ أُمُكْتَسِبَانِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا بَعْدَ أَنْ أَعْلَمْتُمَا أَنَّ لَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِيٍّ وَلَا مُكْتَسِبٍ فَعَلْتُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا يَقُولَانِ: أَعْطِنَا، فَإِنَّا ذَوَا حَظٍّ؛ لَأَنَّا لَسْنَا عَنِيِّينَ وَلَا مُكْتَسِبِيْنَ كَسْبًا يُغْنِي) (٤).

• وفي الفقه الحنبلي جاء في المغني عن المكاتب: «ولا يمكنه الأداء إلا بالاكتساب، والبيع والشراء من أقوى جهات الاكتساب»^(٥).

وأما مصطلح الاستنماء فيقصد به: عملية طلب الحصول على ثناء المال؛ لأن السين والتاء تدلان على الطلب، ومن الأمثلة على استخدام الفقهاء السابقين لهذا المصطلح يعبرون به عن معنى الاستثمار:

(١) انظر: التمهيد (ج ١٥ ص ٢٥٠)، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر النعمري (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر وزارة عوم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، تحقيق / مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، طبعة ١٣٨٧ هـ.

(٢) هو: الإمام العلم أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع بن السائب بن العباس القرشي، عالم قرشي، قال إسحاق بن راهوية: قال لي أحمد بن حنبل بمكة: تعال حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله، فاقامني على الشافعي، ولد بمسقلان في فلسطين سنة (١٥٠ هـ)، وكان - مع إمامته في الفقه والحديث - حجة في اللغة والشعر، أسس مذهباً فقهياً نسب إليه، من أهم مصنفاته (الأم) في الفقه (والرسالة في الأصول) و (أحكام القرآن) في التفسير، توفي بالقاهرة سنة (٢٠٤ هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (ج ١ ص ١٠٥) وطبقات الحفاظ (ص ١٥٧)].

(٣) رواه أبو داود (برقم ١٦٣٣)، والنسائي (برقم ٢٥٩٩) [انظر: موسوعة الحديث الشريف (ص ١٣٤٥) و (ص ٢٢٥٦)]، قال الألباني: صحيح [انظر: صحيح أبي داود (ج ١ ص ٣٠٧)، تعليق / زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لندول الخليج، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م].

(٤) انظر: الأم (ج ٢ ص ٨٤)، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية - ١٣٩٣ هـ.

(٥) انظر: المغني والشرح الكبير على متن المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (ج ١٢ ص ٣٨٥)، للإمامين / موفق الدين (ت ٦٢٠ هـ)، وشمس الدين (ت ٦٨٢ هـ) ابني قدامة، دار الفكر، بيروت، طبعة جديدة منقحة مرقمة المسائل والفصول طبقاً للمعجم الصادر عن وزارة الأوقاف في الكويت.

● في الفقه الحنفي في سياق الحديث عن عقد المضاربة، ورد قولهم: «يَقْصِدُونَ بِهِ اسْتِنْمَاءَ الْمَالِ»^(١)، ويقول الكاساني^(٢) - وهو يتحدث عن الشركة -: «لأنها وضعت لاستنماء المال بالتجارة»، ثم قال: «والشركة بالأموال شرعت لتنمية المال، وأما الشركة بالأعمال أو بالوجوه، فما شرعت لتنمية المال بل لتحصيل أصل المال...؛ ولأن هذه العقود شرعت لمصالح العباد وحاجتهم إلى استنماء المال متحققة، وهذا النوع طريق صالح للاستنماء فكان مشروعاً»^(٣).

● وفي الفقه الشافعي: قال الشربيني^(٤) - في سياق حديثه عن الولاية على مال اليتيم -: «أما تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِالتَّجَارَةِ وَالِاسْتِنْمَاءِ، فَالْوِلَايَةُ عَلَيْهِ لِقَاضِي بَلَدِ الْيَتِيمِ»^(٥)، وما ذكره الإمام ابن الصلاح^(٦) في فتاواه إجابة على سؤالٍ عن أمر الحاكم للقائمين على أموال اليتامى أن يعملوا بها قال: «وأما استنماء أموالهم فعليه الأمر بذلك والسعي فيه، ثم يعين جهته من شراء عقار أو مال تجارة..»^(٧).

(١) المبسوط للسرخسي (ج ٢٢ ص ٧٣).

(٢) هو: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، نسبة إلى كاسان بلدة وراء الشاش وراء نهر سيحون بتركستان، ملقب بملك العلماء، مصنف كتاب بدائع الصنائع في الفقه الحنفي شرح التحفة، تفقه على محمد ابن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحفة في الفقه وغيرها من كتب الأصول، وزوجه شيخه ابنته الفقيهة فاطمة، توفي سنة (٥٨٧هـ)، ودفن بحلب [انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج ٤ ص ٢٥-٢٨) رقم (١٩٠٠)، والأعلام للزركلي (ج ٢ ص ٧٠)].

(٣) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ج ٥، ص ٧٥-٧٦)، تاليف الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، الملقب بملك العلماء، دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٤) هو: الشيخ الفقيه المفسر شمس الدين محمد بن أحمد (وقيل: محمد) الخطيب الشربيني الشافعي، ولد بالقاهرة، وصِفَ بالعلم والعمل والزهد والورع، أجزى في الإفتاء والتدريس في حياة أشياخه، أجمع أهل مصر على صلاحه، شرح كتاب المنهاج والتنبيه، توفي في شعبان سنة (٩٧٧هـ) [انظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي (ج ٣ ص ٧٨)، والأعلام للزركلي (ج ٦ ص ٦)، ومعجم المؤلفين (ج ٣ ص ٦٩)].

(٥) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (ج ٢ ص ٢٦٦)، للشيخ / شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٦) هو: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصرى الكردي الشهرزوري ثم الدمشقي، المعروف بابن الصلاح، كان إماماً في الفقه والحديث عارفاً بالتفسير والأصول والنحو، ورعاً زاهداً، ولد في شرخان قرب شهرزور سنة (٥٧٧هـ)، انتقل إلى الموصل، ثم إلى خراسان، ثم استوطن دمشق وتوفي بها سنة (٦٤٣هـ)، [انظر: طبقات الشافعية لابن فاضي شهبة (ص ٢٦٢)، والأعلام للزركلي (ج ٤ ص ٢٠٧)].

(٧) انظر: فتاوى ابن الصلاح (ج ١ ص ٢٩٧)، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق / د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، وعالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

وأما مصطلحا التنمية والنماء، فيقصد بالأول: العملية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة للحصول على نماء المال، ويقصد بالآخر: الثمرة والنتيجة لعملية التنمية. ومن الأمثلة على استخدام الفقهاء السابقين لهذين المصطلحين يعبرون بهما عن معنى الاستثمار:

● ما ذكره أبو الحسن المرغيناني الحنفي في أحكام المضاربة الفاسدة قال: «وَالرِّبْحُ لِرَبِّ الْمَالِ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ»^(١).

● ما جاء في الفقه المالكي في سياق الحديث عن عقد القراض: [لَأَنَّ الضَّرُورَةَ دَعَتْ إِلَى حَاجَةِ النَّاسِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِهِمْ وَتَنْمِيتِهَا بِالتَّجَارَةِ فِيهَا، وَكَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ فَاضْطُرَّ فِيهِ إِلَى اسْتِنَابَةِ غَيْرِهِ]^(٢).

● وفي الفقه الشافعي يقول أبو إسحاق الشيرازي^(٣) في أحكام الشركة: (ويقسم الربح والخسران على قدر المالكين، لأن الربح نماء مالهما، والخسران نقصان مالهما فكأنما على قدر المالكين)، وفي حديثه عن المضاربة يقول: [ولأن الأثمان لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل، فجاز المعاملة عليها ببعض النماء الخارج منها كالنخل في المساقاة]^(٤).

● وما جاء في الفقه الحنبلي في سياق الحديث عن مشروعية المساقاة، قال ابن قدامة^(٥):

(١) انظر: الهداية شرح البداية (ج٣ ص٢٠٢).

(٢) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (ج٥ ص٣٥٦)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت٩٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية - ١٣٩٨هـ.

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، العلامة المناظر، شيخ الإسلام علماً وعملاً وورعاً وزهداً، ولد بفيروزآباد من قرى شيراز بفارس سنة (٣٩٣هـ) صنف «المهذب»، و«التنبيه» في الفقه الشافعي، و«اللمع» في أصول الفقه، انصرف إلى البصرة، ثم إلى بغداد، توفي بها سنة (٤٧٦هـ)، وصلى عليه المقتدى العباسي [انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (ج٢ ص٢٣٨)، والأعلام للزركلي (ج١ ص٥١)].

(٤) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (ج١ ص٣٤٦)، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

(٥) هو: الإمام المجتهد شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب المغني، مولده بجماعيل من أعمال نابلس سنة (٥٤١هـ)، هاجر مع أهل بيته وأقاربه وله عشر سنين، وحفظ القرآن ولزم الاشتغال من صغره، وكان من بحور العلم وأذكياء العالم، رحل إلى بغداد ودمشق ومكة، كان إمام الحنابلة بجامع دمشق، وكان إماماً في التفسير وفي الحديث والفقه والفرائض وأصول الفقه والنحو والحساب، توفي سنة (٦٢٠هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (ج٢٢ ص١٦٥)، والأعلام للزركلي (ج٤ ص٦٧)].

[ولأنه عقدٌ على جزءٍ من ثَماءِ المال، فكان جائزاً كالمضاربة، أو عقدٌ على المال بجزءٍ من ثَمائه أشبه المضاربة] (١).

وأما مصطلح الاسترباح فيقصد به: عملية طلب الحصول على الربح كذلك، لأن السين والتاء تدلان على الطلب، ومن الأمثلة على استخدامهم لهذا المصطلح يعبرون به عن معنى الاستثمار:

- ما ذكره المرغيناني وهو يتحدث عن عقد المضاربة قال: [وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ الْأَسْتِرْبَاحُ وَلَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا بِالتَّجَارَةِ، فَيَنْتَظِمُ الْعَقْدُ صُنُوفَ التَّجَارَةِ وَمَا هُوَ مِنْ صَنِيعِ التُّجَّارِ] (٢).
- ما جاء في الفقه الشافعي في سياق الحديث عن ركن العمل من أركان القراض، قال: [ووظيفة العامل التجارة: وهي الاسترباح بالبيع والشراء] (٣).
- وما جاء في الفقه الحنبلي في سياق ذكر حجج المذهب في القول بعدم وجوب زكاة الحلي: [وَلَأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ جِهَةِ الْأَسْتِرْبَاحِ إِلَى اسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ أَشْبَهَ ثِيَابَ الْبَدَلَةِ وَعَبِيدَ الخِدْمَةِ] (٤).

خلاصة:

ونخلص مما سبق إلى: أن فقهاءنا السابقين عبروا عن معنى الاستثمار بمصطلحات مترادف معناه، كالتثمير والكسب والاكْتِسَاب والاستنماء والاسترباح، والشيء الذي يجمع بين هذه المصطلحات كلها أنها تفيد معنى واحداً هو: طلب الحصول على المال وربحه وثمانه وزيادته، ويكون عن طريق التجارة أو الزراعة أو غيرها من المعاملات.



(١) انظر: المغني والشرح الكبير (ج ٥ ص ٥٦٩).
 (٢) انظر: مغني المحتاج (ج ٢ ص ٤٠١).
 (٣) انظر: شرح منتهى الإرادات (ج ١ ص ٤٣١) المسمى (دقائق أولي النهى)، تأليف / منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، نشر عالم الكتب.

المبحث الرابع الاستثمار المشروع

الاستثمار المشروع: هو الاستثمار الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية في حقيقته وأهدافه ووسائله، وإذا كان الاستثمار في المعنى اللغوي والاصطلاحي يفيد: طلب الحصول على ربح المال ونمائه وزيادته بأي طريقة كانت، فإنه في المعنى الشرعي مقيدٌ بالطرق الشرعية، والوسائل المباحة، ولأهداف مقصودة في الشريعة.

وقد عرّف بعض الباحثين الاستثمار كعملية شرعية بأنه: (توظيف الفرد المسلم - أو الجماعة المسلمة - ماله الزائد عن حاجته الضرورية، بشكل مباشر أو غير مباشر، في نشاط اقتصادي، لا يتعارض مع مبادئ الشرع، ومقاصده العامة، وذلك بغية الحصول على عائدٍ منه، يستعين به على القيام بمهمة الخلافة وعمارة الأرض)^(١).

وقيل في تعريفه أنه: (نشاط إنساني إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامي)^(٢).

وهناك قول ثالث عرفه بأنه: (جهد واع رشيد يُبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها)^(٣).

الاستثمار المقصود في البحث:

بعد النظر في معنى الاستثمار في اللغة وعند الاقتصاديين، وبعد التأمل في نصوص القرآن والسنة وكلام الفقهاء، يمكن أن أعطي تعريفاً للاستثمار كمصطلح أفضده في هذا

(١) انظر: الاستثمار: أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي (ص ٢٤)، د/ قطب مصطفى سانو، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠-٢٠٠٠ م.

(٢) انظر: كلمة (الاستثمار) من الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، سيد الهواري.

(٣) انظر: تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي (ص ٨٧)، د/ شوقي أحمد دنيا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة

الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

البحث، وله دلالاته اللغوية والشرعية والاقتصادية؛ فأقول: (هو كل نشاط فردي أو جماعي يتم من خلاله استكشاف الثروات والموارد التي خلقها الله في هذه الأرض أو الحصول عليها، وتوظيفها التوظيف الذي يؤدي إلى زيادتها ونمائها أو الانتفاع بها والمحافظة عليها، بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية).

أما القول بأنه (كل نشاط فردي أو جماعي): فذلك ليشمل الأعمال والجهود التي يقوم بها فرد أو مجموعة أو مؤسسة أو دولة أو دول، سواء كانت هذه الأعمال والجهود بشكل منظم ودائم أو غير ذلك. (يتم من خلاله استكشاف الثروات والموارد التي خلقها الله في هذه الأرض): أي أن ذلك النشاط والعمل يتم به استكشاف أو استخراج الثروات والموارد التي خلقها الله وأوجدها في الأرض براً وبحراً.

والثروات والموارد تشمل: الثروات الحيوانية البرية والبحرية والنباتية والمعدنية وكل ما فيه نفع للإنسان من الأموال والمتاع، التي تسد حاجة الإنسان المختلفة وتشبعها.

وذلك كالعامل على استخراج النفط ومشتقاته والمعادن والمجوهرات وثروات البحر. (أو الحصول عليها): ليشمل كل جهدٍ ونشاطٍ يُمكنُ فاعله من الحصول على تلك الثروة وتملكها وكسبها.

(وتوظيفها التوظيف الذي يؤدي إلى زيادتها ونمائها): ليشمل كل جهدٍ ونشاطٍ يتم فيه توظيف الثروات والموارد - أو ما يسمى برؤوس الأموال - واستغلالها لتنميتها والحصول على زيادتها أو نمائها أو ثمارها أو ربحها، وذلك كزراعة الأرض وتربية الحيوانات وأنواع التجارات والصناعات والحرف.

(أو الانتفاع بها): ليشمل كل جهدٍ ونشاطٍ فيه انتفاع بالمال والثروة كالانتفاع بجلد الميتة وإحياء الأرض الموات، والصناعات المختلفة التي تنتفع بالمواد المنتشرة في الأرض. (والمحافظة عليها): ليشمل كل جهدٍ ونشاطٍ يتم من خلاله المحافظة على رأس المال من الفساد والهلاك.

وفي شريعتنا الإسلامية الإشارة الواضحة إلى هذه المعاني، سيأتي التنبيه إليها من خلال فقرات البحث القادمة بإذن الله تعالى.

(بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية): وهذا القيد لا بد منه لتبقى عملية الاستثمار في حدود الشرعية الإسلامية.

obeikandi.com

الفصل الثاني

المقاصد الشرعية للاستثمار

- ويحتوي هذا الفصل على تمهيد وثلاثة مباحث وهي كالتالي:
- تمهيد: مدخل إلى الموضوع.
 - المبحث الأول: تعريف المقاصد الشرعية .
 - المبحث الثاني: أهمية المقاصد الشرعية.
 - المبحث الثالث: ذكر المقاصد الشرعية للاستثمار.

obeikandi.com

الفصل الثاني المقاصد الشرعية للاستثمار

تمهيد

إن الإسلام دينٌ شاملٌ كاملٌ يهتمُ بجميع مجالات الحياة وجوانبها المختلفة - العبادية منها والاقتصادية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية - وينظم هذه المجالات والجوانب، ويربط بينها برباطٍ قويٍّ متماسكٍ، تتضافر جميع الجهود في شتى المجالات لتحقيق الأهداف الكلية والمقاصد العامة لهذا الدين الذي شرعه الله تعالى .

ولعملية الاستثمار - التي تمثل الجزء المهم في المجال الاقتصادي - أهدافها ومقاصدها التي يحددها الإسلام في ضوء مقاصده العامة وأهدافه الكلية، التي تحقق العبودية لله تعالى وحده، وتجعل من الحياة الدنيا زاداً ومطيةً للحياة الأخرى، وتحقق التوازن الكامل في حياة المسلم، فلا تطفئ الروح على الجسد ولا الجسد على الروح، ولا يطفئ الفرد فيها على الجماعة، ولا الجماعة على الفرد .

ومع أن المتبادر إلى الذهن من ذكر الاستثمار هو تحصيل ربح المال ونمائه، فإنه في الحقيقة لا يشكل الهدف الرئيس لهذه العملية في نظر الشريعة الإسلامية، وإن كان يشكل هدفاً من أهدافها إلا أن له من الضوابط والشروط ما يجعله وسيلةً لتحقيق أهداف هذا الدين ومقاصده العليا .

فالشارع الحكيم اعتبر حكماً ومعاني وأهدافاً، نجدها حاضرة في كل تشريع متعلق بتنمية المال وتثمينه؛ بل وكسبه، سواء أكان ذلك التشريع أمراً أو نهياً، وهذه الأهداف والحكم لها أهمية كبيرة جداً، فهي تمثل الدافع والمحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية، وتمثل أيضاً معياراً مهماً في اعتبار كل معاملة استثمارية، وفي معرفة أحكامها، وطرق تنظيمها .

وفي هذا الفصل أريد أن أبين هذه المقاصد التي تهدف إليها شريعتنا الإسلامية من عملية الاستثمار، وقبل أن أعدد هذه المقاصد وأستدل عليها، أذكر أولاً المعنى المراد من المقاصد، ثم أذكر أهميتها ومكانتها .

المبحث الأول

تعريف المقاصد الشرعية

في اللغة:

مقاصد: جمع مقصد، وهو اسم مشتق من الفعل قَصَدَ، [و(القاف والصاد والبدال) أصول ثلاثة، يدلُّ أحدها على إتيان شيءٍ وأمه، والآخر على كسر وانكسار، والآخر على اكتنازٍ في الشيء، فالأصل: قَصَدْتَهُ قَصْدًا وَمَقْصَدًا] (١).

« **فَالْقَصْدُ:** الاعتمادُ والأُمُّ، قَصَدَهُ يَقْصُدُهُ قَصْدًا وَقَصْدٌ لَهُ وَأَقْصَدَنِي إِلَيْهِ الأَمْرُ، وهو قَصْدُكَ وَقَصْدُكَ أَي تُجَاهُكَ، وكونه اسمًا أكثر في كلامهم، والقَصْدُ: إتيان الشيء، تقول: قَصَدْتُهُ وَقَصَدْتُ لَهُ وَقَصَدْتُ إِلَيْهِ بمعنى واحد » (٢).

والمقاصد الشرعية: هي المعاني والحكم والغايات الملحوظة للشارع عند تشريع الأحكام. **ومقاصد الشارع:** هي المصالح التي تعود على العباد في دنياهم وأخراهم، سواء أكان تحصيلها عن طريق جلب المنافع أو عن طريق دفع المضار (٣).

قال ابن عاشور (٤): [مقاصد التشريع العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (كتاب القاف: باب القاف والصاد وما يثلثهما) (ج ٥ ص ٩٥) لابي الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت.

(٢) انظر: لسان العرب: فصل القاف حرف الدال (ج ٣ ص ٣٥٣)، ومختار الصحاح (ص ٥٣٦).

(٣) انظر: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية (ص ٧٩)، د. يوسف حامد العالم، دار الحديث بالقاهرة، والدار السودانية بالخرطوم.

(٤) هو: محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، مولده ووفاته ودراسته بها، عين عام (١٩٣٢م) شيخاً للإسلام مالكيًا، وهو من أعضاء الجمعيتين العرب في دمشق والقاهرة، له مصنفات مطبوعة من أشهرها: (مقاصد الشريعة الإسلامية)، و(التحرير والتنوير في تفسير القرآن)، ولد سنة (١٨٧٩م)، وتوفي سنة (١٣٩٣هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج ٦ ص ١٧٤)].

التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم، ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها^(١).

وذكر ابن عاشور أن المقاصد الشرعية نوعان: معانٍ حقيقية، ومعانٍ عرفية عامة.

فأما المعاني الحقيقية: فهي التي لها تحقق في نفسها بحيث تدرك العقول السليمة ملاءمتها للمصلحة أو منافرتها لها - أي تكون جالبة نفعاً عاماً أو ضرراً عاماً - إدراكاً مستقلاً عن التوقف على معرفة عادة أو قانون كإدراك كون العدل نافعاً، وكون الاعتداء على النفوس ضاراً.

وأما المعاني العرفية العامة: فهي الجريات التي ألفتها نفوس الجماهير، واستحسنتها استحساناً ناشئاً عن تجربة ملاءمتها لصلاح الجمهور، كإدراك كون عقوبة الجاني رادعة إياه عن العود إلى مثل جنائته، ورادعة غيره عن الإجرام^(٢).

الصفة الضابطة للمقاصد الشرعية:

وذكر ابن عاشور^(٣) أنه يشترط في المقاصد الشرعية بنوعيتها أن تكون ثابتة، ظاهرة، منضبطة، مُطَرَّدة.

وبين أن المراد بالثبوت أن تكون تلك المعاني مجزوماً بتحققها أو مظنوناً ظناً قريباً من الجزم، مثل حفظ المال الذي هو مقصد من وجوب قطع يد السارق.

والمراد بالظهور الاتضاح، بحيث لا يختلف الفقهاء في تشخيص المعنى، ولا يلتبس على معظمهم بمشابهة مثل حفظ النسب الذي هو مقصد من مشروعية النكاح.

والمراد بالانضباط أن يكون للمعنى حدٌ معتبر لا يتجاوزه ولا يقصر عنه، بحيث يكون القدر الصالح منه لأن يعتبر مقصداً شرعياً قدرأ غير مشكك فيه.

والمراد بالاطراد ألا يكون المعنى مختلفاً باختلاف أحوال الأقطار والقبائل والأعصار، مثل وصف الإسلام والقدرة على الإنفاق في تحقيق مقصد الملاءمة للمعاشرة المسماة بالكفاءة المشروطة في النكاح في قول مالك^(٤) وجماعة من الفقهاء.

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية (ص ٢٥١) للشيخ / محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة / محمد الطاهر

الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (ص ٢٥١ - ٢٥٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٢٥١ - ٢٥٣).

(٤) هو: الإمام الحافظ فقيه الأمة وشيخ الإسلام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، أبو عبد الله

المبحث الثاني

أهمية المقاصد الشرعية

إن تحديد المقصد والغاية لعمل ما؛ هو الباعث لأدائه والمحرك لتحقيقه، وإن معرفة مقاصد الشريعة لها أهمية عظيمة في معرفة الأحكام وتنزيلها على واقع الناس وحياتهم، والله تعالى لم يشرع شيئاً عبثاً؛ لأنه منزّه عن العبث، فتشريعاته منوطة بحكمٍ وعِللٍ مقصدها وغايتها الصلاح العام للمجتمع والأفراد، واستقراء أدلة كثيرة من القرآن والسنة يوجب لنا اليقين بأن الشريعة إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، ومن الأدلة التي تفيد ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيُقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ففي هذه الآية الدلالة الواضحة على أن تشريع الأحكام الذي يتم بإرسال الرسل وإنزال الكتب إنما يكون لحكمٍ ومقاصد.

يقول ابن القيم: [فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنَاهَا وَأَسَاسُهَا عَلَى الْحُكْمِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَهِيَ عَدْلٌ كُلُّهَا، وَرَحْمَةٌ كُلُّهَا، وَمَصَالِحُ كُلُّهَا، وَحِكْمَةٌ كُلُّهَا؛ فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ خَرَجَتْ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى الْجَوْرِ، وَعَنِ الرَّحْمَةِ إِلَى ضِدِّهَا، وَعَنِ الْمَصْلَحَةِ إِلَى الْمُفْسَدَةِ، وَعَنِ الْحِكْمَةِ إِلَى الْعَبَثِ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَإِنْ أُدْخِلَتْ فِيهَا بِالتَّأْوِيلِ؛ فَالشَّرِيعَةُ عَدْلٌ اللهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَرَحْمَتُهُ بَيْنَ خَلْقِهِ، وَظَلُّهُ فِي أَرْضِهِ، وَحِكْمَتُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ وَعَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ ﷺ أَتَمُّ دَلَالَةٍ وَأَصْدَقُهَا، وَهِيَ نُورُهُ الَّذِي بِهِ أَبْصَرَ الْمُبْصِرُونَ، وَهُدَاهُ الَّذِي بِهِ اهْتَدَى الْمُهْتَدُونَ، وَشِفَاؤُهُ التَّامُّ الَّذِي بِهِ دَوَاءُ كُلِّ عَليْلِ، وَطَرِيقُهُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي مَنْ اسْتَقَامَ عَلَيْهِ فَقَدْ اسْتَقَامَ عَلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ. فَهِيَ قَرَّةُ الْعُيُونِ، وَحَيَاةُ الْقُلُوبِ، وَكَذَّةُ الْأَرْوَاحِ؛ فَهِيَ بِهَا الْحَيَاةُ وَالْغَدَاءُ وَالِدَوَاءُ وَالنُّورُ وَالشِّفَاءُ وَالْعِصْمَةُ، وَكُلُّ خَيْرٍ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْهَا، وَحَاصِلٌ بِهَا، وَكُلُّ نَقْصٍ فِي الْوُجُودِ فَسَبَبُهُ مِنْ إِضَاعَتِهَا...].^(١)

=/= الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، ولد على الأصح سنة (٩٣هـ)، قال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وقال: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز، قال أبو مصعب: سمعت مالكاً يقول: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك، روى عن نافع وابن المنكدر وجعفر الصادق وحמיד الطويل وخلق، وعنه الشافعي وخلق جمعهم الخطيب في مجلد، وقال ابن المديني: له نحو ألف حديث، وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، جمع كتاب الموطأ، وتوفي سنة (١٧٩هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج١ ص٢٠٧)، وسير أعلام النبلاء (ج٨ ص٤٨)، وطبقات الحفاظ (ج١ ص٩٦)].

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (ج٣ ص٣).

ولقد ذكر أبو إسحاق الشاطبي^(١) أن الدليل على ذلك هو استقراء نصوص الشريعة، ثم ذكر جملة منها، فقال: "فإن الله تعالى يقول في بعثه الرسل وهو الأصل: ﴿رسلنا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال في أصل الخلقة: ﴿وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾ [هود: ٧]، ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾ [الملك: ٢].

ثم قال: "وأما التعاليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة فأكثر من أن تحصى كقوله بعد آية الرضوء: ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم﴾ [المائدة: ٦]، وقال في الصيام: ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ١٨٣]، وفي الصلاة: ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقال في القبلة: ﴿فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ [البقرة: ١٥٠]، وفي الجهاد: ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا﴾ [الحج: ٣٩]، وفي القصاص: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ١٧٩]، والمقصود التنبيه، وإذا دل الاستقراء على هذا - وكان في مثل هذه القضية مفيداً للعلم - فنحن نقطع بأن الأمر مستمر في جميع تفاصيل الشريعة^(٢).

وبذلك تبين لنا أهمية معرفة مقاصد الشريعة العامة وكذلك التفصيلية، وأن معرفتها مطلوب وخاصة للفقهاء؛ الذي يجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

ولكن هذا الأمر ذكرته من جانب مقاصد التشريع، وهناك جانب آخر وهو جانب مقاصد العمل بالنسبة للمكلف، فإن المقصد الصحيح والنية السليمة شرط قبول عمله عند الله، ومن هنا جاء حديث رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما

(١) هو: الإمام العلامة إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق الشهير بالشاطبي، كان حافظاً جليلاً مفسراً لغويًا فقيهاً عارفاً أصولياً، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، من كتبه (الموافقات) و(الاعتصام في أصول الفقه) و(المجالس) شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري و(الإفادات والإنشادات) رسالة في الأدب، توفي سنة (٧٩٠هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج ١ ص ٧٥)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ج ١ ص ٧٧)].

(٢) انظر: الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) (ج ٢ ص ٥-٦) تحقيق / خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

نوى»^(١)، فيجب أن تكون نية العبد ومقصده موافقين لشرع الله، ولقد أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي بالتفصيل في كتابه الموافقات بعد أن أجمل بقوله: [والمقاصد التي يُنظر فيها قسمان: أحدهما: يرجع إلى قصد الشارع، والآخر: يرجع إلى قصد المكلف...]^(٢).

المبحث الثالث ذكر المقاصد الشرعية للاستثمار

من استقراء أدلة الشريعة التي تظهر مقاصد التشريع يستبين لنا أن المقصد العام من التشريع فيها هو حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحه بصلاح المهيمين عليه وهو الإنسان، ويشمل صلاحه صلاح دينه، وصلاح عقله، وصلاح عمله، وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه، قال تعالى على لسان شعيب عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [مزد: ٨٨]، وقال: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، والصلاح المطلوب شامل لجميع جوانب الحياة عقيدةً وعبادةً ومعاملةً، فيشمل صلاح أحوال الناس وشؤونهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، حيث يكون الفساد، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقال: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

والنظام الاقتصادي في الشريعة الإسلامية – والذي تمثل عملية الاستثمار الجزء المهم فيه – له مقاصده الشرعية التي تحقق من جهتها المقصد العام، كما أن للاستثمار مقاصده الشرعية الجزئية التي تحقق من جهتها مقاصد النظام الاقتصادي، ويمكن القول أنه باستقراء نصوص الشريعة وأدلتها وتتبع أقوال العلماء؛ فإن أهم مقاصد وأهداف الاستثمار في الشريعة الإسلامية تتلخص في الأمور التالية:

[١] تحقيق كفاية المجتمع ورفاهيته من:

(١) رواه البخاري [كتاب بدء الوحي: باب (١): حديث (١)] (ص ١) ومسلم [كتاب الإمارة: باب (٤٥): حديث (٤٩٢٧)] (ص ١٠١٩) عن عمر بن الخطاب.
(٢) انظر: الموافقات للشاطبي (ج ٢ ص ٦).

(أ) صيانة الضروريات والحفاظ عليها . (ب) إشباع الحاجيات .

(ج) توفير الكماليات .

[٢] استخراج خيرات الأرض وثرواتها .

[٣] التحرر من التبعية الخارجية، والاعتماد على الذات .

[٤] تحريك الأيدي العاملة، والقضاء على البطالة .

[٥] توفير الأعمال، وقطع السؤال .

[٦] تنمية المال، وتحقيق الربح .

[٧] الحفاظ على تداول المال، ومنع اكتنازه .

وبعد أن ذكرت هذه المقاصد إجمالاً؛ أقوم بتوضيحها وبيان أدلتها - بشكل مختصر

- على النحو الآتي :

المقصد الأول

**تحقيق كفاية المجتمع ورفاهيته من صيانة الضروريات
والحفاظ عليها وإشباع الحاجيات وتوفير الكماليات**

من أهم أهداف الشريعة في هذا الباب: تحقيق كفاية المجتمع فرداً وجماعةً، من صيانة للضروريات، وإشباع للحاجيات، وتوفير للكماليات، حتى ينعم كل فرد فيه برفاهية شاملة تعينه على حسن القيام بمهمة عبادة الله وعمارة الأرض وفق منهج الله تعالى .

وفي ذلك تحقيق لمقاصد الشريعة العامة، وتحقيقها أمر واجب و ضروري، ومقاصد الشريعة ثلاثة أقسام: ضرورية وحاجية وتحسينية^(١)، وبيان ذلك كالتالي :

١- صيانة الضروريات والحفاظ عليها:

والضروريات هي: الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وصيانتها وحفظها من أول مقاصد الشريعة، وحفظها يقتضي توجيه الاستثمار إلى كافة الأنشطة التي تنتج أسباب حفظها؛ فحفظ الدين يتطلب توفير القوة لحمايته ودفع الفتنة، وهذا يقتضي توجيه

(١) انظر: الموافقات للشاطبي (ج ٢ ص ٧) .

الاستثمار لإيجاد هذه القوة قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والغاية من هذا الإعداد ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وحفظ النفس يتطلب توفير المأكل والمشرب والملبس والمسكن والأمن، وهذا يقتضي وجود المشاريع التي تحقق ذلك؛ كالمشاريع الزراعية والصناعية والإسكانية التي تهتم بتوفير هذه الضروريات، وحفظ العقل يتطلب منع وتحريم كل ما يؤدي إلى تغييبه أو تشويبه؛ فلا يجوز الاستثمار في المسكرات والمخدرات أو في نشر الأفكار الهدامة، وحفظ النسل يقتضي توفير سبل تكوين الأسرة الصالحة ومنع الطرق المحرمة التي تؤدي إلى تفكيك المجتمع وضياع الأنساب؛ فلا يجوز الاستثمار في مشروعات تتخذ ترويج الدعارة واللغو المحرم هدفاً لها، وحفظ المال يقتضي استثماره في الأعمال والمشاريع التي تحافظ عليه وتنميه، وتخدم به المجتمع، وكذلك من أسباب حفظه أداء الحقوق الواجبة فيه، وعدم التبذير به أو سوء التصرف فيه أو إتلافه.

وهكذا فإن الهدف الأساسي من الاستثمار هو المحافظة على هذه الضروريات الخمس، وذلك بالعمل على إنتاج ما يحفظ هذه الضروريات ويشبعها.

٢- إشباع الحاجيات:

والحاجيات: هي ما يفتقر إليها الإنسان لأجل التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة، ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على الحاجيات في جانب العادات والمعاملات قال: «وفي العادات كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات مما هو حلال مأكلاً ومشرباً ومسكناً ومركباً وما أشبه ذلك، وفي المعاملات كالقراض والمساقاة والسلم...»^(١).

وإشباع هذه الحاجيات هو هدف من أهداف الاستثمار، وهو يأتي في الدرجة الثانية بعد تحقيق الضروريات، والحاجيات هي مكمل للضروريات، ولهذا فالمجتمع بحاجة لإشباع هذه الحاجيات لتحقيق كفايته، وذلك من خلال الاستثمار في المشاريع التي تقيم هذه الحاجيات، وخاصة وأن حاجيات هذا العصر قد كثرت وتعددت، وأصبحت مجالاً واسعاً للاستثمار، يصرف المسلمون عليها الأموال الطائلة التي تذهب إلى أيدي غير مسلمة في الغالب، وقد تكون هذه الأيدي محاربة أو متظاهرة على حرب المسلمين، حتى أضحت أموال المسلمين عوناً عليهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) انظر: الموافقات للشاطبي (ج ٢ ص ٨).

٣- توفير الكماليات (التحسينيات):

والتحسينيات: هي ما تُحسِّن الحياة وتكمِّلها وتجمِّلها، ولا حرج بتركها، ولكن مراعاتها مما يسهل الحياة ويحسنها، وتوفيرها يحقق رفاهية للمجتمع، فهي راجعة إلى محاسن زائدة على أصل المصالح الضرورية والحاجية؛ إذ ليس فقدانها بمخلٍ بامرٍ ضروري ولا حاجي، وإنما جرت مجرى التحسين والتزيين^(١)، ولذلك فإنها تأتي في الدرجة الثالثة بعد الضروريات والحاجيات، تقدماً للأهم فالهم.

ولا يصح أن تقام المشروعات التي توفر للمجتمع الكماليات ولم يكتفِ المجتمع بعد من ضرورياته وحاجياته، ولذلك فحتى يحقق الاستثمار هدفه في تحقيق الكفاية للمجتمع فينبغي أن توجه مشاريع الاستثمار حسب سلم الأولويات، فالضروريات أولاً ثم الحاجيات ثم الكماليات.

وهذا المقصد له أدلته الخاصة المستفادة من نصوص القرآن والسنة، إضافة إلى كونه يحقق مقاصد الشريعة العامة التي اتَّفَقَ عليها الفقهاء، فمن الأدلة ما ورد من الحث على الكسب والسعي لتوفير المأكل والمشرب والحاجات الضرورية لحياة الإنسان كقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشَوْا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]، ففي هذه الآية حثٌّ على السعي في الأرض - وهو ما نعني به الاستثمار - وذلك لتوفير الأكل ونحوه من الضروريات.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

وجه الاستدلال من هذه الآية: ما فيها من امتنان الله على عباده بتسخيره البحر وتذليله لهم وما جعل فيه من منافع، وما في هذا الامتنان من إرشاد وتنبية لاستغلال هذه المنافع وذلك التمكين، والتنبيه إلى ذلك بلام كما في: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾، وما عطف عليها: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ وأكل لحم البحر هي غاية صيده، والأكل من الضرورات، وليس حليته - وهي اللؤلؤ والمرجان كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] - هي غاية استخراجها وهي من تحسينيات الحياة.

(١) انظر: المصدر السابق (ج ٢ ص ٨).

المقصد الثاني استخراج خيرات الأرض وثرواتها

من أهداف الاستثمار في الإسلام أن يسعى المجتمع لاستخراج ما أودع الله - عز وجل - في الأرض من ثروات وخيرات، فإن الله تعالى سخر هذه الأرض وذلها ليمكن الإنسان من زرعها واستخراج ثرواتها لتحصيل رزقه وحاجاته، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥].

ووجه الاستدلال من هذه الآية: امتنان الله تعالى على عباده أن سخر لهم الأرض، بل ملكها لهم كما يفيد دخول اللام على ضمير المخاطبين ﴿لَكُمْ﴾، ثم يعقب على ذلك بالأمر بالمشي والأكل من رزقه، وكأنه يقول: إن رزقكم هو في أرضكم موجود، فقوموا باستخراجها بالعمل وبذل الجهود، فإنه خلقها وقدر فيها أقواتها لكم.

وأشار الله تعالى إلى هذا الاستخراج صراحة في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَلِيَّةً تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤]، وهذا في استخراج حلية تلبسها النساء، فمن باب أولى السعي لاستخراج البترول والغاز وغيرها من الثروات التي أصبحت من الأشياء الضرورية لتقدم الحياة في شتى مجالاتها.

وهذا ما ثبت للناس حساً وواقعاً، فإن ثروات الأرض وخيراتها تعتبر المصدر الأساسي للإبقاء على حياة الإنسان وتوفير حاجاته، بل صارت الدعامة الكبرى لقيام الحضارات، ففي استخراجها تنافست الكيانات، وللأستيلاء عليها تحركت الجيوش والدبابات، وعلى أساس امتلاكها تباينت القدرات، وأتخذت القرارات.

وقد ظهر لنا في هذا العصر أهميتها، وظهر لنا أيضاً مدى تقصير المسلمين في استخراجها والعمل فيها، مع ما ميز الله أرضهم من الثروات والخيرات المتنوعة والمخزونة، فكانت عرضة للغاصبين، وطمعاً للطامعين، ونهباً للناهبين.

وإنه لمن العار أن تبقى ثروات المسلمين نهباً للأعداء، وحكراً بأيديهم، يعبثون بها كيفما شاءوا، وإن هذا ليجب على المسلمين أن يعملوا لكف العدو عن ثرواتهم،

فيقيموا المشاريع لاستخراج ثروات أرضهم وخيراتها، لتتحرر هذه الثروات من قبضة الأعداء، وليعود نفعها على المسلمين.

وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطلبوا الرزق في خبايا الأرض»^(١).

المقصد الثالث

التحرر من التبعية الخارجية والاعتماد على الذات

ومن أهداف الاستثمار في الإسلام - كذلك - أن يتحرر المجتمع المسلم من التبعية الخارجية، ويعتمد على نفسه بعد التوكل على خالقه - جلّ وعلا -، وإنه لمقصد عظيم لو كانوا يعلمون، فلقد أدرك المجتمع المسلم اليوم مدى حاجته الضرورية إلى التحرر من التبعية الخارجية، التي أذاقته الويلات، وألبسته الإهانات، فتتطلع إلى ذاته وأرضه ومنهجه لعله أن يجد الخلاص والنجاة، فوجدها جميعاً تناديه: أن تحرر من التبعية للخواجات، وقم بنفسك في بناء الحياة.

ولكن مما يؤسف له أننا اليوم لا نكاد نجد دولة إسلامية واحدة تعتمد على نفسها في توفير الغذاء الأساس لشعبها، بل إنها تستورده من أشد الدول حرباً على الإسلام والمسلمين، ولذلك رأينا من غالب هذه الدول التبعية الذليلة والخنوع المهين، وكان الواجب على المجتمع المسلم أن يعود إلى دينه ونظامه الذي يلزمه أن يتحرك، ويفرض الذل والهوان والخنوع، والاستكانة لأعدائه، وأن يوجه مشاريع الاستثمار لتوفير حاجاته الضرورية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حتى يتحرر من قبضة الأعداء، ويحقق كفايته من الحبوب والغذاء، دون الحاجة لاستيرادها من الخارج.

والتحرر من قبضة الكافرين مقصد شرعي عام، معلوم من الدين بالضرورة، فنصوص القرآن والسنة واضحة الدلالة علي هذا الأمر، ويكفي في ذلك: تلك الإشارة التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٤١]، وجاءت

(١) رواه أحمد في فضائل الصحابة (رقم ٤٣١) (ج ١ ص ٣١٣)، وأبو يعلى في المسند (رقم ٤٣٨٤) (ج ٧ ص ٣٤٧)، والطبراني في المعجم الأوسط رقم (٨٩٥) (ج ١ ص ٢٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٢٣٣) [انظر: شعب الإيمان (ج ٢ ص ٨٧) لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق / محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ] كلهم عن عائشة رضي الله عنها، ضعف الألباني إسناده في ضعيف الجامع الصغير وزيادته رقم (٩٠٥)، تعليق / زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م].

كلمة (سبيل): نكرة في سياق النفي؛ لتفيد العموم، أي كل سبيل، وكان الآية تشير إلى أنه لا يكتمل إيمان المؤمنين إلا ببذل الأسباب للتححرر من تسلط الكافرين، وأن يعلموا أن ذلك جزء من الإيمان، فإن قاموا بهذا الواجب وبذلوا استطاعتهم، حقق الله لهم وعده بعدم تسلط الكافرين، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وفي حديث المقدم بن معديكرب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عليه السلام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»^(١).

وفي هذا الحديث: حث ودعوة للأمة أن تسعى في أطيب الكسب وخير الرزق، وهو ما كان ناتجاً عن عمل المرء بيده، وهي إشارة من نبي هذه الأمة ﷺ إلى الاعتماد على النفس، ودعوة منه إلى أن تعمل وتسعى هذه الأمة في استخراج الثروات، واستنبات الخيرات، وتحريك التجارات والمبادلات، حتى تحقق كفايتها، وتعتمد على ذاتها، ولا تكون رهينة بيد أعدائها.

وإنه لمن العار أن يبقى المسلمون يستوردون غذاءهم الأساس من أعدائهم، وتحت أقدامهم من الثروات والخيرات ما يكفيهم ويغنيهم، ولا تجد من يستثمرها، ثم ترى غالب مشاريع الاستثمار في بلاد المسلمين تهتم بالكماليات من الزينة وأدوات اللهو وغيرها من الأمور التي تضيع الأموال ولا تقيم الحياة، وإن هذا الجهل بحقائق الدين وعدم إدراك لأهداف نظامه المالي.

المقصد الرابع

تحريك الأيدي العاملة والقضاء على البطالة

ومن أهداف ومقاصد الاستثمار كذلك تشغيل وتحريك الأيدي العاملة، والقضاء على البطالة، فإن الإسلام لا يحب من أتباعه أن يكونوا عاطلين عن الأعمال أو عالة على غيرهم، بل إن العمل في طلب الرزق والسعي لكسب الحلال في الإسلام عبادة وقربة، والبطالة مدخل من مداخل الشيطان تفضي بصاحبها إلى الفواحش.

(١) رواه البخاري [كتاب البيوع: الباب (١٥): الحديث (٢٠٧٢)] (ص ١٦٢).

قال المناوي - رحمه الله - (١): «وأخرج البيهقي (٢) عن ابن الزبير رضي الله عنه قال: (شرُّ شيءٍ في العالم البطالة) (٣)، وذلك أن الإنسان إذا تعطل عن عمل يشغل باطنه بمباح يستعين به على دينه، كان ظاهره فارغاً، ولم يبق قلبه فارغاً، بل يعشعش الشيطان وبييض ويفرخ، فيتوالد فيه نسله توالداً أسرع من توالد كل حيوان، ومن لم ينفع الناس بحرفة يعملها؛ يأخذ منافعهم ويضيق عليهم معاشهم، فلا فائدة في حياته لهم، إلا أن يكدر الماء، ويغلي الأسعار، ولهذا كان عمر - رضي الله عنه - إذا نظر إلى ذي سبيل سأل: أله حرفة؟ فإذا قيل: لا، سقط من عينه، ومما يدل على قبح من هذا صنيعه، ذمُّ من يأكل مال نفسه إسرافاً وبداراً، فما حال من أكل مال غيره ولا ينيله عوضاً ولا يرد عليه بدلاً؟!»

ثم نقل أقوالاً لبعض العلماء في التحذير من البطالة، من ذلك قول بعضهم: (حكم الفقير الذي لا حرفة له كالبومة الساكنة في الخراب، ليس فيها نفع لأحد) (٤).

واليوم أصبحت البطالة من أسباب تدمير المجتمعات وضعفها وتفككها، وقد تصل نسبة البطالة في بعض البلاد إلى ٤٠٪ أو تزيد، ومنها بعض بلاد المسلمين.

وهذا يستدعي أن تتوجه مشاريع الاستثمار إلى بلاد المسلمين، لا أن تذهب إلى بلاد الغرب أو تبقى بها، وذلك حتى تحقق مشاريع الاستثمار هذا الهدف؛ فتقضي على البطالة الموجودة عند المسلمين، وتحرك الأيدي العاملة المسلمة.

(١) هو: محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين: من كبار العلماء بالدين والفنون، انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستلم منه تأليفه، له نحو ثمانين مصنفاً، منها الكبير والصغير والتام والناقص، عاش في القاهرة وتوفي بها، من كتبه (كنوز الحقائق) في الحديث، و(التيسير) في شرح الجامع الصغير، اختصره من شرحه الكبير و(فيض القدير)، ولد سنة (٩٥٢هـ) وتوفي سنة (١٠٣١هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج ٦ ص ٢٠٤)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا (ج ٣ ص ٤١٠)].

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الفقيه الشافعي، الحافظ الكبير، من أئمة الحديث، ومن كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله، ولد في خسروجرد (من قرى بيهق نيسابور) سنة (٣٨٤هـ) ونشأ بها ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما، كتب الحديث، وحفظه من صباه، وتفقه وبرع، وأخذ فن الأصول، وارتحل إلى العراق والحبائل والحجاز، ثم صنف، جمع بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، ورجع إلى نيسابور، فلم يزل فيها إلى أن مات. ونقل جثمانه إلى بلده. قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي؛ فإن له المنة والفضل على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرته مذهبه وبسط موجهه وتأييد آرائه. وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً بجهته فيه لكان قادراً على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف، صنف زهاء ألف جزء، منها (السنن الكبرى) و(السنن الصغرى) و(شعب الإيمان) و(الأسماء والصفات) ومات سنة (٤٥٨هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١١٣٢) وسير أعلام النبلاء (١٨ ص ١٦٣)].

(٣) في شعب الإيمان (رقم ١٩١٤) (ج ٢ ص ٣١٣).

(٤) انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير (ج ٢ ص ٢٩١)، تأليف / محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

ومما يؤسف له أيضاً أن تتوجه أموال المسلمين الضخمة إلى خارج بلاد المسلمين، تُستثمر هناك؛ فتعود الفائدة على غير المسلمين، ويعمل فيها غير المسلمين، وتقضى على بطالة غير المسلمين، ويبقى المسلمون ممن لا مال لهم عالة على غيرهم، عاطلين مستهلكين، ويبقى الإنتاج يأتي من خارج البلاد الإسلامية.

المقصد الخامس

توفير الأعمال وقطع السؤال

ومن أهداف ومقاصد الاستثمار كذلك توفير الأعمال المتنوعة لأصحاب الحرف والمهارات والأيدي العاملة، فينفعون أنفسهم ومجتمعهم، وتنقطع بذلك أسباب المسألة من الناس، فإن الإسلام حرم المسألة، ولم يُجزها إلا للضرورة التي حددها رسول الله ﷺ في حديث قبيصة بن مخرق الهلالي، قال: «يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمّل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحج من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً»^(١).

فحتى لا يضطر العاطلون إلى فتح باب المسألة، وتصبح المسألة حرفة تُحترف، ومهنة تُمتن، يجب عليهم أن يبحثوا عن الأعمال المختلفة، فيتعلموا فنونها، ويتقنوا مهاراتها، وعلى الولاة و الأغنياء أن يوفروا لهم تلك الأعمال بإقامة المشاريع التي تعود بالنفع على الجميع؛ الأغنياء وأرباب المال، وكذلك الفقراء والعمال.

وديننا يوجب العمل ويمنع السؤال، ففي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله: أعطاه، أو منعه»^(٢). وفي لفظ: «لأن يغدو أحدكم فيحطب على

(١) رواه مسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٦): الحديث (٢٤٠٤)] (ص ٨٤٢).

(٢) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (٥٠): الحديث (١٤٧٠) ص ١١٦]، ومسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٥):

الحديث (٢٤٠٢)] (ص ٨٤٢).

ظَهْرَهُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَسْتَعْفِي بِهِ مِنَ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا: أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» (١).

وعن الزبير بن العوام - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي ﷺ قال: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها، فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس: أعطوه أو منعوه» (٢).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - (٣): «وفيه الحضُّ على التعفف عن المسألة والتنزه عنها، ولو امتهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك، ولولا قبح المسألة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها، وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الردِّ إذا لم يعط، ولما يدخل على المسئول من الضيق في ماله إن أعطى كل سائل. وأما قوله (خير له) فليست بمعنى أفعال التفضيل؛ إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيراً وهو في الحقيقة شر، والله أعلم» (٤).

المقصد السادس

الحفاظ على الأموال والاستفادة منها وتتميتها وزيادتها وتحقيق أرباحها

ومن الأهداف والمقاصد المعبرة لعملية الاستثمار كذلك: الحفاظ على الأموال وحسن

(١) رواه مسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٥): الحديث (٢٤٠٠)] (ص ٨٤١).

(٢) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (٥٠): الحديث (١٤٧١)] (ص ١١٦).

(٣) هو: شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية، قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكنتاني العسقلاني ثم المصري الشافعي، أصله من عسقلان بفلسطين، ولد بالقاهرة سنة (٧٧٣هـ)، من أئمة العلم والتاريخ، وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه، حكى أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها، وصنف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في الصحابة، ونكت ابن الصلاح، وأسباب النزول، وتعجيل المنفعة برجال الأربعة، والمدرج، والمقرب في المضطرب، وأشياء كثيرة جداً تزيد على المائة، توفي سنة (٨٥٢هـ) [انظر: طبقات الحفاظ (ج ١ ص ٥٥٢)، والأعلام للزركلي (ج ١ ص ١٧٨)، ومعجم المؤلفين (ج ١ ص ٢١٠)].

(٤) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج ٣ ص ٣٩٤) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مراجعة/ قصي محب الدين الخطيب، ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح/ محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

استغلالها والاستفادة منها وتنميتها وزيادتها، وتحقيق أرباحها، وذلك أن المجتمع حتى يحقق رفاهيته المادية واستقراره الاقتصادي يحتاج إلى الحفاظ على تنمية ثرواته، وتكثير موارده، لئلا تنفنى بالاستهلاك وتنتهي.

والحفاظ على المال هو حفاظ على ضرورة من الضرورات الخمس التي جاء التشريع الإسلامي لحفظها.

وقد جاء في السنة ما يشير إلى هذه المعاني:

ففي الحفاظ على المال المنتج جاء قول رسول الله ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ»، حينما دخل رسول الله وصاحبه أبو بكر وعمر ضيوفاً على رجل من الأنصار، فأنطلقَ فجاءهم بعدق^(١) فيه بسرٌّ وتمرٌّ ورطبٌ، فقال: كُلُوا مِنْ هَذِهِ وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ^(٢)، فقال له رسول الله ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ»^(٣).

وما الفرق بين الحلوب وغيرها إلا أن الأولى منتجة، فينبغي المحافظة عليها ما أمكن.

وفي الحفاظ على المال النافع مهما قلَّ نفعه: جاء في حديث عبد الله بن حبشي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» سئل أبو داود^(٤) عن معنى هذا الحديث، فقال: هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ يَعْنِي مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ عَبَثًا وَظُلْمًا بَعِيرٌ حَتَّى يَكُونَ لَهُ فِيهَا صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ^(٥).

وفي الإشارة إلى الانتفاع بالمال، والحرص على الاستفادة منه مهما قلت قيمته؛ ما جاء في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَاتَتْ فَمَرَّ بِهَا

(١) العدق: بكسر العين، وهي الغصن من النخل.

(٢) المدية: بضم الميم وكسرهما هي السكين، والحلوب: ذات اللبن، فعول بمعنى مفعول كركوب ونظائره [انظر: شرح صحيح مسلم المسمى (المنهاج) (ج١٣، ص ٢١٢، ٢١٣)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق/الشيخ خليل مامون شيخنا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م].

(٣) رواه مسلم [كتاب الأطعمة: الباب (٢٠): الحديث (٥٣١٣)] (ص ١٠٤١) عن أبي هريرة.

(٤) هو: الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، محدث البصرة صاحب السنن، ولد بسجستان سنة (٢٠٢هـ)، ثم انتقل إلى البصرة لطلب الحديث، أقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم، قال الصاعقاني: لئن لآبي داود الحديث كما لئن لداود الحديد، وكذلك قال إبراهيم الحربي وقال الحفاظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة ما رأيت أفضل منه، وقال أبو حاتم بن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً واثقاً، جمع وصف وذبح عن السنن، توفي في شوال سنة (٢٧٥هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج٢ ص ٥٩١)، وسير أعلام النبلاء (ج١٣ ص ٢١٧)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٦٥)].

(٥) الحديث رواه أبو داود (برقم ٥٢٣٩) (ص ١٦٠٦) والحديث صححه الألباني، (انظر حديث (رقم ٦٤٧٦) في صحيح الجامع).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فِدْبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ»، فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» (١).

وما جاء في الحث على إحياء الأرض الموات، والأرض الموات: هي مال ومورد ولكن لم يُستغل ولم يثمر؛ فلم تُعمَّر بالزراع أو البناء أو الاستخدام النافع، وقد شبه النبي ﷺ عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت، فعن سعيد بن زيد - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي ﷺ قال: «من أحيأ أرضاً مَيْتَةً، فهي له وليس لعرق ظالم حق» (٢).

وتحقيقاً لهذا المقصد حث الإسلام أتباعه على العمل لتنمية المال وطلب نمائه، وحرّم الاكتناز الذي يحجب المال ويعطله عن النماء، ويسبب البطالة والعطالة في المجتمع، وشرع جملة من العقود التي تفتح للناس باباً للتعاون والتكامل في تنمية المال وزيادته؛ كالبيع والمشاركة والمضاربة والمرابحة والمزارعة وغيرها.

المقصد السابع

الحفاظ على تداول المال ومنع اكتنازه واحتكاره

وهناك مقصدٌ أخيرٌ من مقاصد الاستثمار ألا وهو: الحفاظ على تداول المال في المجتمع، والحيلولة دون اكتنازه واحتكاره، وهذا المقصد يعتبر في الحقيقة امتداداً للمقصد السابق؛ لأن تنمية المال وزيادته تقتضي ضرورة تداوله وتقلبه ومنع اكتنازه أو احتكاره.

وتداول المال بين أفراد المجتمع المسلم هو في حد ذاته مقصد من مقاصد التشريع في هذا الدين العظيم، كما قال تعالى في سياق بيان الحكمة من التشريع الإلهي في تقسيم أموال الفيء: ﴿كِي لَا يَكُونَ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

وتحقيقاً لهذا المقصد نجد الإسلام عني في تشريعاته بتحريم جملة من الوسائل والسبل الاستثمارية الموهومة التي تحول دون تحقيق مقصد ديمومة تداول المال، وإن تبدت تلك الوسائل في ظاهرها وسائل تنمية للمال.

(١) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (٦١): الحديث (١٤٩٢)]، (ص ١١٨)، ومسلم [كتاب الحيف: الباب (٢٧): الحديث (٨٠٦)]، (ص ٧٣٦).

(٢) رواه أبوودود (٣٠٧٣) (ص ١٤٥٥)، والترمذي (رقم ١٣٧٨) (ص ١٧٩١)، والبيهقي في [السنن الكبرى (رقم ١١٣١٨) (ج ٦ ص ٩٩) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ]، والحديث صححه الألباني [انظر: الحديث رقم (٥٩٧٦) في صحيح الجامع].

ومن تلك الوسائل الموهومة بالاحتكار، وتحريم الإسلام لهذا الأسلوب الاستثماري الموهوم إنما يعود إلى كونه أسلوباً يحول دون تحقيق مقصد استدامة تنمية المال من جهة، ودون تحقيق مقصد ديمومة تداول المال وتقلبه في أيدي متعددة من جهة أكد، ومرد هذا إلى كون الباعث على الاحتكار الأنانية والأثرة والجشع والطمع، والإضرار بالآخرين، وقد ورد في حديث معمر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ»^(١).

ومن تلك الوسائل الموهومة والتي حرمها الشرع: الاكتناز، وذلك أن الاكتناز يمنع ويحجب المال عن أوجه التنمية ويحول دون تداوله في الأيدي، مما يؤدي إلى إصابة المجتمع بالضعف والحمول^(٢).

وكما أن الشرع حرم هذه الوسائل التي تمنع تداول وتنمية المال، وتأتي عليه بالاستئصال والإبادة، فإنه حث في المقابل على وسائل أخرى تقوم على التعاون والترابط والتكامل وتحقق التداول والتنمية، وهي التي أسميناها بالاستثمارات الشرعية.

وحتى تكون نتيجة هذه الاستثمارات تنمية مفيدة يعود نفعها على المجتمع كافة - كما يريد الإسلام - كان من الضرورة أن يشترك أكبر عدد ممكن في استثمار المال وتنميته وتقليبه، ولا ينحصر في فئة قليلة من المجتمع، تحتكر هذا المال وتمنع تداوله بين الآخرين، وهذا الاشتراك يختلف باختلاف قدرات الأفراد؛ فمنهم من يقدر على الاشتراك بماله، ومنهم من لا يقدر على المال، ولكنه يقدر على العمل فيساهم بعمله وجهده، ومنهم من لا يقدر على المساهمة إلا بمهارته وخبرته، والمهم أن يشترك الجميع في تنمية الأموال واستثمارها وتبادل منافعها؛ ليتحقق للمجتمع التكامل والتعاون.

فإذا وجدت فئة من المجتمع غير قادرة على هذا الاشتراك لمرض أو عجز أو ضعف، لم يسقط حقها أبداً من تداول المال وتقليبه، ولذلك أوجب الله الزكاة في مال الأغنياء، كي لا يكون دولة بينهم أولاً، ثم ليصل إلى الفقراء ثانياً، ويكون لهم نصيب من هذا الاشتراك والتكامل، ويكون دافعاً لهم للمساهمة في بناء المجتمع وليزول الحسد والبغض ويسود الحب والإخاء.

وبهذا القدر أكون قد أنهيت الحديث عمّا أمكنني جمعه من مقاصد وأهداف الاستثمار في الإسلام.

(١) رواه مسلم [كتاب المساقاة: الباب (٢٦): الحديث (٤١٢٣)] (ص ٩٥٧) وأبو داود رقم (٣٣٤٧) (ص

١٤٨٠) والترمذي رقم (١٢٦٧) (ص ١٧٧٩) وابن ماجه رقم (٢١٥٤) (ص ٢٦٠٦).

(٢) انظر: الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي (ص ٧٤-٧٣).

الفصل الثالث

أهمية الاستثمار وحكمه في الشريعة

وهذا الفصل يحتوي على تمهيد وأربعة مباحث :

تمهيد: لبيان مكانة الاستثمار في الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: الأدلة من القرآن .

المبحث الثاني: الأدلة من السنة.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء في الاستثمار.

المبحث الرابع: نتيجة الأدلة.

obeikandi.com

الفصل الثالث

أهمية الاستثمار وحكمه في الشريعة

تمهيد

إن الاستثمار له في شريعتنا الإسلامية أهمية عظيمة تصل إلى حد الوجوب الذي ياتم تاركه، وذلك بحسب مقاصده وأهدافه، فالاستثمار وسيلة لتحقيق مقاصد وأهداف معينة، والوسائل تأخذ حكم المقاصد، وهناك من الأهداف ما هو ضروري وواجب، فيكون الاستثمار لتحقيقه واجب وضروري، ومنها ما هو غير ضروري ولكنه مرغوب فيه ومستحب فيكون الاستثمار لتحقيقه مستحباً، ومنها ما هو مباح فيكون الاستثمار لتحقيقه مباحاً، وهكذا تعرف أهمية الاستثمار وحكمه من خلال معرفة المقصد والهدف منه، وهذه المقاصد والأهداف لعملية الاستثمار تعرف من خلال النظر في القرآن والسنة وضرورة العقل وتداعيات الواقع، وقد تم ذكرها بالتفصيل في البحث السابق .

فالكسب مثلاً وهو صورة من صور الاستثمار، ذكر له فقهاؤنا - رحمة الله تعالى عليهم - حكماً يختلف باختلاف المقصد، فقالوا : يكون واجباً إذا كان لقصد كفاية نفسه وعياله وقضاء دينه، ويكون مستحباً إذا كان لقصد الزيادة على الكفاية ليواسي به فقيراً أو يجازي به قريباً، ويكون مباحاً إذا كان لقصد الزيادة للتجمل والتنعم، ويكون مكروهاً إذا كان للتفاخر والتكاثر والبطر^(١) .

وبالنظر إلى القرآن والسنة نجد فيهما دلالة عامة على وجوب السعي والعمل لتوفير حاجيات الإنسان من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والأمن، وإن عملية الاستثمار لتمثل وسيلة من وسائل تحقيق هذا المقصد وهذا الهدف، وبذلك تظهر لنا أهمية الاستثمار، لمعرفة أهمية الاستثمار وحكمه على وجه العموم والإجمال سأقوم بذكر ما استطعت جمعه من أدلة القرآن والسنة التي تبين لنا مشروعية هذه العملية وأهميتها

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار (ج٤، ص١٧٢)، تأليف /عبد الله بن محمود بن مرود الموصلي الحنفي(ت٦٨٣هـ)، تعليق/محمود أبودقيقة، دار المعرفة، بيروت .

ومكانتها في الدين، وأنها لا تتوقف عند المشروعية والإباحة فحسب؛ بل ترتفع إلى حد الطلب الذي يقتضي الوجوب أو الندب .

المبحث الأول الأدلة من القرآن

بالنظر في آيات القرآن الكريم وقراءة كتب التفاسير نجد أن للاستثمار بالمعنى الشرعي حكماً واضحاً لا يقف عند المشروعية والجواز، بل يرتفع ليصل إلى حد الطلب الذي يفيد الإيجاب أو الندب، وقد وجدت ستة أدلة من القرآن تدل على ذلك، أكتفي بدراستها، وهي كما يلي :

الدليل الأول: الأمر بالمشي في مناكب^(١) الأرض:

قال الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥].

وجه الدلالة في هذه الآية :

في هذه الآية الكريمة: إظهار الامتنان من الله تعالى على عباده، بأن سخر لهم الأرض، وذلكها لهم ومكّنهم من زرعها، وغرسها، وشق عيونها وأنهارها، وحفر آبارها^(٢)، واستخراج كنوزها وخيراتها، وهذا يستلزم منهم العمل والسعي فيها، وطلب منافعها؛ لسد حاجتهم المختلفة التي لا غنى لهم عنها، ولذلك «رَتَّبَ اللهُ الأَمْرَ بالمشي على الجُعَلِ المذكور»^(٣).

(١) مناكب الأرض: في تفسيرها ثلاثة أقوال :

١- جبالها: وهو قول قتادة .

٢- أطرافها: وهو قول ابن عباس .

٣- طرقها وفجاجها: وهو قول مجاهد، [انظر: تفسير الطبري (ج ٢٩، ص ٧)، وتفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراسة من علم التفسير (ج ٥، ص ٣١٢-٣١٣) للإمام / محمد بن علي بن محمد للشوكاني، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م].

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (ج ١٨، ص ٢١٥) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق / أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ.

(٣) انظر: فتح القدير للشوكاني (ج ٥، ص ٣١٢).

قال ابن كثير^(١) في تفسيرها:

[ثم ذكر نعمته على خلقه في تسخير له الأرض، وتذليله إياها لهم، بأن جعلها قارة ساكنة لا تميم ولا تضطرب بما جعل فيها من الجبال، وأنبع فيها من العيون، وسلك من السبل، وهياً فيها من المنافع، ومواضع الزروع والثمار، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ أي: فسافروا حيث شئتم من أقطارها، وترددوا في أقاليمها وأرجائها، في أنواع المكاسب والتجارات]^(٢).

وعبر سبحانه وتعالى - عن الأرزاق والمنافع المتحصلة من السعي - بالأكل، لأنه كثيراً ما يعبر عن وجوه الانتفاع بالأكل، ولأنه الأهم الأعم^(٣).

وفي دلالة الأمر في قوله: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ عند المفسرين أقوال: فليل للإباحة، وقيل للندب، وقيل للأمر المطلق^(٤).

قال الآلوسي^(٥) في روح المعاني: «واستدل بالآية على ندب التسبب والكسب»، ثم قال: «والمشهور: أن الأمر في الموضوعين للإباحة، وجوز كونه لمطلق الطلب؛ لأن من المشي وما عطف عليه ما هو واجب كما لا يخفى»^(٦).

الدليل الثاني: الأمر بالانتشار في الأرض والابتغاء من فضل الله:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ

(١) هو: الإمام المحدث الحافظ ذو الفضائل عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصري الأصل، الدمشقي الشافعي، ولد سنة (٧٠٠هـ) أو بعدها، برع في الفقه والتفسير والنحو، وأمعن النظر في الرجال والعلل، وأفتى ودرس، له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله، والتاريخ، وتخرّج أدلة التنبيه، وتخرّج أحاديث مختصر ابن الحاجب، مات في شعبان سنة (٧٧٤هـ) [انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (ج٣ ص٨٥)، وطبقات الحفاظ (ج١ ص٥٣٤)].

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (ج٤ ص٤٢٤)، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) انظر: روح المعاني للآلوسي (ج٢٩، ص١٥).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج١٨، ص٢١٥)، وفتح القدير للشوكاني (ج٥ ص٣١٢).

(٥) هو: شهاب الدين محمود بن عبد الله بن محمود الحسيني الآلوسي، أبو الثناء البغدادي، شيخ علماء العراق في عصره، مدرس دار السلطنة العلية، ومفتي بغداد مفسر محدث فقيه أديب لغوي، والآلوسي نسبة إلى جزيرة ألوس في وسط نهر الفرات على خمس مراحل من بغداد، ولد ببغداد، وتقلد الإفتاء فيها سنة (١٢٤٨هـ)، وعزل فانقطع للعلم، توفي ببغداد سنة (١٢٧٠هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج٧، ص١٧٦)، ومعجم المفسرين لعادل نويهض (ج٢ ص٦٦٥)].

(٦) انظر: روح المعاني للآلوسي (ج٢٩ ص١٥).

وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ [الجمعة: ٩-١٠].

وجه الدلالة من هذه الآية:

في هذه الآية: منع الله تعالى البيع وسائر المعاملات بعد النداء لصلاة الجمعة، ثم أمر بالانتشار في الأرض والابتغاء من فضله طلباً للرزق وكسباً للمال، « وابتغاء الفضل ورد في القرآن بمعنى التجارة^(١)، قال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والدليل على صحة هذا ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظٌ مَتَّجِرَ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ^(٢).

فإذا كان المقصود (بابتغاء الفضل من الله) هو التجارة ونحوها، فما التجارة إلا وسيلة الاستثمار الذي هو موضوع بحثنا، وقد ذكر بعض المفسرين أن ابتغاء الفضل من الله هو الربح^(٣).

ولكن الأمر بالانتشار في الأرض وابتغاء الفضل من الله في آية الجمعة؛ علام يدل؟

هناك ثلاثة أقوال في دلالة هذا الأمر:

الأول: أنه يدل على الإباحة وهو رأي الأكثر^(٤).

الثاني: أنه يدل على الندب.

الثالث: أنه يدل على الوجوب.

وقد ذكر **السرخسي الحنفي**^(٥)، أن الأمر في الآية يفيد الوجوب في معرض ذكره

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج ٢ ص ٤١٣).

(٢) رواه البخاري [كتاب الحج: الباب (١٥٠): الحديث (١٧٧٠)] (ص ١٣٨).

(٣) انظر: تفسير أبي السعود (ج ٨، ص ٢٤٧) المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤) انظر: تفسير البغوي (ج ٤ ص ٣٤٥) [المسمى (معالم التنزيل) لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦ هـ) تحقيق / خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م]، وزاد المسير في علم التفسير (ج ٨ ص ٢٦٨) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج ١٨ ص ١٠٨)، وتفسير ابن كثير (ج ٤، ص ٣٩٢).

(٥) هو الإمام الكبير شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، كان فقيهاً أصولياً مناظراً قاضياً، من كبار الحنفية، من سرخس خراسان، صاحب المصنفات في الفقه والأصول، أشهرها كتاب الميسوط الذي أملاه وهو سجين بالجلب في أوزحيد بفرغانة، توفي في حدود التسعين والأربعمائة، وقيل: في عام (٧٤٣ هـ) [انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج ٣، ص ٧٨-٧٩)، والاعلام للزركلي (ج ٥، ص ٣١٥)].

للحجج على ما رواه عن محمد بن الحسن في القول بأن : **طَلَبُ الْكَسْبِ فَرِيضَةٌ**، فقال ما نصه : « حجتنا في ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] والأمر حقيقة للوجوب، ولا يتصور الإنفاق من المكسوب إلا بعد الكسب، وما لا يتوصل إلى إقامة الفرض إلا به يكون فرضاً، وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ الآية يعني : الكسب، والأمر حقيقة للوجوب .

ثم قال : « والظاهر يؤيد ما ذكرنا بدليل ما ذكر بعده ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ﴾ الآية، وكانوا انفضوا بذلك في حال خطبته، فنهوا عن ذلك وأمروا به بعد الفراغ من الصلاة . فإن قيل : الأمر بعد النهي يفيد الإباحة . قلنا : الأمر حقيقة للإيجاب، ولو كان المراد هو الإباحة والرخصة لقال : فلا جناح عليكم أن تبتغوا من فضل الله، كما قال في باب طريق الحج ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والدليل عليه أن الله تعالى أمر بالإنفاق على العيال من الزوجات والأولاد والمعتدات، ولا يتمكن من الإنفاق عليهم إلا بتحصيل المال بالكسب وما يتوصل به إلى أداء الواجب يكون واجباً والمعقول يشهد له .. » (١) .

وقال الآلوسي في تفسيره : « والأمر للإباحة على الأصح، فيباح بعد قضاء الصلاة الجلوس في المسجد، ولا يجب الخروج، وروي ذلك عن الضحاك (٢) ومجاهد (٣) ، ثم نُقِلَ عن سعيد بن جبيرة (٤) قوله : إذا انصرفت يوم الجمعة فاخرج إلى باب المسجد فسأوم

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (ج ٣٠ ص ٢٥١) .

(٢) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو محمد وقيل أبو القاسم الحرساني، صاحب التفسير صدوق، كان من أوعية العلم، وكان له أخوان: محمد، ومسلم، وكان يكون ببلخ وبسمرقند، حدث عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن عمر وأنس بن مالك وعن الأسود وسعيد بن جبيرة وعطاء وطاووس وطائفة، وبعضهم يقول: لم يلق ابن عباس وينكر سماعه عن أحد من الصحابة، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما وحديثه في السنن لا في الصحيحين، مات بخراسان سنة (١٠٢هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (ج ٤ ص ٥٩٨) ، وتهذيب التهذيب لابن حجر (ج ٤ ص ٣٩٧)]

(٣) هو: الإمام أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي مولاهم المكي، الحافظ شيخ القراء والمفسرين، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، سمع سعداً وعائشة وأبا هريرة وأم هانئ وعبد الله بن عمر وابن عباس ولزمه مدة وقرأ عليه القرآن وكان أحد أوعية العلم، روى عنه قتادة والحكم بن عتيبة وعمرو بن دينار ومنصور والأعمش وأيوب وابن عون وعمر بن ذر وخلق، وثقه ابن معين وأبو زرعة، قال مجاهد: عرضت القرآن علي ابن عباس ثلاث عرضات، صليت عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت، ولد سنة (٢١هـ) توفي سنة (١٠٣هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٩٢) وسير أعلام النبلاء (ج ٤ ص ٤٤٩) ، وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٣٨)] .

(٤) هو: سعيد بن جبيرة بن هشام الأسدي، الوالبي مولاهم، أبو محمد أو أبو عبد الله الكوفي المقرئ الفقيه، أحد الأعلام سمع ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وعبد الله بن مغفل وطائفة، قال أشعث بن إسحاق: كان يقال لسعيد بن جبيرة جهيد العلماء، وكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: ابن أم الدهماء يعني، قتله

بالشيء وإن لم تشتتره، وقال: «ونقل عنه القول: بالندبية، وهو الأقرب والأوفق بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥]»^(١).

الدليل الثالث: الحث على الضرب في الأرض ابتغاء فضل الله:

قال تعالى: ﴿... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأُوا مَا تَسْرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وجه الاستدلال من هذه الآية:

ذكر الله سبحانه أعذار بني آدم التي هي حائلة بينهم وبين قيام الليل، وذكر من هذه الأعذار الضرب في الأرض هو السفر للتجارة ابتغاء فضل الله سبحانه^(٢).

فالسعي للكسب والتجارة وطلب تنمية المال جعله الله من الأعذار المقبولة التي بسببها وقع التخفيف والترخيص من الله، بل سوى بين المجاهدين والمكتسبين، وفي ذلك بيان لأهمية الاكتساب:

قال ابن كثير - رحمه الله - : «علم أن سيكون من هذه الأمة ذوو أعذار في ترك قيام الليل من مرضى لا يستطيعون ذلك، ومسافرين في الأرض يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر، وآخرين مشغولين بما هو الأهم في حقهم من الغزو في سبيل الله»^(٣).

قال الضخر الرازي - رحمه الله - (٤): «ومن لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال»^(٥).

= الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين وله تسع وأربعون سنة على الأشهر، وقيل بل عاش بضعا وخمسين سنة [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٧٦)، وسير أعلام النبلاء (ج ٤ ص ٣٢١)، وطبقات الحفاظ (ج ١ ص ٣٨)]

(١) روح المعاني للآلوسي (ج ٢٨ ص ٢٩٨).

(٢) انظر: تفسير الثعالبي (ج ٢ ص ٣٥٧) المسمى (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت.

(٣) تفسير ابن كثير (ج ٤ ص ٤٦٨).

(٤) هو: العلامة محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، القرشي البكري، أصله من طبرستان، ومولده في الري، من ذرية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، شافعي مفسر متكلم، ولد سنة (٥٤٤هـ)، واشتغل على والده، وكان من تلامذة محيي السنة البغوي، وكان فريد عصره، شهرته تغني عن استقصاء فضائله، وتصانيفه في علم الكلام والمعقولات سائرة وله التفسير الكبير الذي سماه (مفاتيح الغيب)، والمحصل في أصول الفقه، توفي سنة (٦٠٦هـ) [انظر: لسان الميزان للذهبي (ج ٤ ص ٤٢٦)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ج ١، ص ١١٥)].

(٥) تفسير: مفاتيح الغيب (ج ٣ ص ٦٩٧)، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.

وقال القرطبي^(١) في تفسير هذه الآية: «سَوَى اللهُ تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين والمكتسبين المالَ الحلالَ للنفقة على نفسه وعياله والإحسان والإفضال، فكان هذا دليلاً على أن كسب المال بمنزلة الجهاد، لأنه جَمَعَهُ مع الجهاد في سبيل الله .

ثم قال: «وقال ابن مسعود رضي الله عنه: أيما رجل جلب شيئاً إلى مدينة من مدائن المسلمين صابراً محتسباً، فباعه بسعر يومه كان له عند الله منزلة الشهداء، وقرأ: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية^(٢)، وقال ابن عمر رضي الله عنهما: ما خلق الله موتةً أموتها بعد الموت في سبيل الله أحب إلي من الموت بين شعبي رحلي، أبتغي من فضل الله، ضارباً في الأرض^(٣)...^(٤).

وقال الشوكاني^(٥): «ذكر سبحانه ها هنا ثلاثة أسباب مقتضية للترخيص، ورفع وجوب قيام الليل، وفرغه عن جميع الأمة لأجل هذه الأعذار التي تنوب بعضهم^(٦)».

وما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يدل على هذا المعنى: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الْأُرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ الصَّائِمِ النَّهَارَ»^(٧).

الدليل الرابع: النهي عن الاكتناز ووجوب الزكاة:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ

(١) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي المالكي، أبو عبد الله القرطبي، كان صالحاً ورعاً متعبداً، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمالي أسبوط، بمصر) وتوفي فيها سنة (٦٧١هـ)، مصنف التفسير المشهور الذي سارت به الركبان المسمى بجامع أحكام القرآن، وكتاب التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، وله تصانيف أخرى تدل على وفرة عقله وفضله [انظر: طبقات المفسرين للاندلسي (ص ٢٤٦)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ج ١ ص ٩٢)، ومعجم المفسرين (٢ ص ٤٧٩)].

(٢) أخرجه أبو بكر الإسماعيلي بسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً في: معجم شيوخه (ج ٢ ص ٥٣٥) لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، تحقيق/ د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٢٥٦) (ج ٢ ص ٩٤).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج ١٩ ص ٥٥-٥٦).

(٥) هو: الإمام العلامة الفقيه محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، فقيه مجتهد، من كبار علماء اليمن، ولد بهجرة (شوكان) سنة (١١٧٣هـ) ونشأ بصنعاء، وعرف بالجد والمثابرة في تحصيل العلم وتبليغه، وكان دروسه اليومية تزيد على عشرة دروس في فنون متعددة، وولي القضاء سنة (١٢٢٩هـ)، توفي سنة (١٢٥٠هـ)، من مؤلفاته (فتح القدير في التفسير) و(نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) و(إرشاد الفحول في الأصول) وغيرها [انظر: الأعلام للزركلي (ج ٦ ص ٢٩٨)، وأعلام المؤلفين الزيدية لعبد السلام بن عباس الوجيه (ص ٧١٥)].

(٦) انظر: فتح القدير (ج ٥ ص ٣٨٦).

(٧) رواه البخاري [كتاب النفقات: الباب (١): الحديث (٥٣٥٣)] (ص ٤٦٢)، ومسلم [كتاب الزهد: الباب

(٢): الحديث (٧٤٦٨)] (ص ١١٩٤).

أَلِيمٌ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكذبون ﴿ [التوبة: ٣٤-٣٥].

الكنز: أصله في اللغة الضم والجمع، ولا يختص ذلك بالذهب والفضة، وخص الذهب والفضة بالذكر؛ لأنه مما لا يُطَّلَعُ عليه بخلاف سائر الأموال (١).

والكنز: هو كل مال وجبت فيه الزكاة ولم تؤد زكاته، وهو قول (عمر بن الخطاب وأبي هريرة رضي الله عنهما) وابن عمر رضي الله عنهما (٢) وابن عباس رضي الله عنهما (٣) وجابر رضي الله عنه (٤)، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور المفسرين (٥)، اعتماداً على حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهْ مَالِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَفْرَعُ لَهُ زَبِيَّتَانِ يُطَوِّفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتَيْهِ يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا مَالِكٌ أَنَا كَنْزُكَ ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَخْلُونَ﴾ [آية آل عمران: ١٨٠]» (٦).

وقيل: كل مال زاد على أربعة آلاف درهم فهو كنز، يروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٧).
وقيل: الكنز ما فضل عن الحاجة، يروى ذلك عن أبي ذر رضي الله عنه (٨).

وجه الاستدلال من هذه الآية:

أَخَذَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: وَجُوبُ إِتْيَاءِ الزَّكَاةِ وَحَرْمَةُ الْاِكْتِنَازِ، وَالِاِكْتِنَازُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ مَنْ يَمْلِكُ مَالًا وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَلَمْ يُؤدِّ زَكَاتَهُ فِي الْقَوْلِ الصَّحِيحِ .

(١) انظر: (لسان العرب)، حرف الزاي فصل الكاف (ج ٥ ص ٤٠١)، وانظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٨ ص ١٢٣) انظر: تفسير ابن كثير (ج ٢ ص ٣٦٤)، وفتح القدير للشوكاني (ج ٢ ص ٤٠٦).

(٢) روى ابن جرير الطبري بسنده من عدة طرق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (كل مال أديت منه الزكاة فليس بكنز وإن كان مدفوناً، وكل مال لم تؤد منه الزكاة وإن لم يكن مدفوناً فهو كنز) [انظر: تفسير الطبري (ج ١٠ ص ١١٨)].

(٣) روى ابن جرير الطبري بسنده عن ابن عباس في تفسير هذه الآية: قال: (هم الذين لا يؤدون زكاة أموالهم، قال: وكل مال لا تؤدى زكاته كان على ظهر الأرض أو في بطنها فهو كنز، وكل مال تؤدى زكاته فليس بكنز كان على ظهر الأرض أو في بطنها) [انظر: تفسير الطبري (ج ١٠ ص ١١٨)].

(٤) انظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٨ ص ١٢٥).

(٥) منهم ابن جرير الطبري والقرطبي وابن كثير والشوكاني [انظر: تفسير الطبري (ج ١٠ ص ١١٨) و جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٨ ص ١٢٥)]، وتفسير ابن كثير (ج ٢ ص ٣٦٤)، وفتح القدير للشوكاني (ج ٢ ص ٤٠٦).

(٦) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (٣): الحديث (١٤٠٣)] (ص ١١٠).

(٧) روى ابن جرير الطبري بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة فما كان أكثر من ذلك فهو كنز) [انظر: تفسير الطبري (ج ١٠ ص ١١٨)].

(٨) انظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٨ ص ١٢٥).

ولا زكاة إلا في المال النامي، ولهذا اعتُبر الحول شرطاً لوجوب الزكاة، كدليل على نمو هذا المال^(١)، فإذا استُهلك أو نقص عن حدّ النصاب فلا زكاة فيه .

يقول القرطبي في سياق حديثه عن إيجاب الزكاة: « فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم، أوجب ﷺ في مائتي درهم خمسة دراهم، وفي عشرين ديناراً نصف دينار، ولم يوجب الكل، واعتبر مدة الاستنماء فكان ذلك منه بيانا ﷺ »^(٢).

وفي ذكره لاختلاف العلماء في زكاة الحلي، وذكره لحجة مذهب مالك ومن وافقه في أنه لا زكاة فيها، قال: « احتج الأولون، فقالوا: قصد النماء يوجب الزكاة في العروض وهي ليست بمحل لإيجاب الزكاة، كذلك قطع النماء في الذهب والفضة باتخاذهما حلياً للقنية يُسقط الزكاة »^(٣).

ومفهوم ذلك أن على كل من يملك مالاً فاضلاً عن حاجته، أو وجبت فيه الزكاة، أن يسعى في تنميته، ويعمل لاستثماره؛ حتى لا تأكله الزكاة وتنتهي النفقة.

وهناك قاعدة فقهية تقرر أن النهي عن الشيء أمر بضده^(٤)، وقد ورد النهي عن الاكتناز فهو أمر بالإنفاق، والإنفاق الواجب بسبب المال لا يكون إلا في الزكاة، ولا زكاة إلا في النامي من الأموال، فلا بد إذاً من تنمية الأموال لاداء الزكاة.

الدليل الخامس: امتنان الله على الإنسان باستعمار الأرض والتمكن منها:

قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيمٌ مُّجِيبٌ ﴾ [هود: ٢٠٠]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٠].

وجه الاستدلال من هذه الآية:

أما الآية الأولى: فقد قال الجصاص^(٥): ﴿ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ يعني: أَمَرَكُمْ مِنْ

(١) انظر: كلام ابن قدامة في المغني (المسألة: ١٧٤٣) (ج ٢، ص ٤٩١).

(٢) انظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٨ ص ١٢٦).

(٣) المصدر السابق (ج ٨ ص ١٢٦).

(٤) انظر: الفصول في الأصول (ج ٢ ص ١٠١)، لابي بكر بن علي الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ)، نشر وزارة الاوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، والبحر المحيط (ج ٣ ص ٣٥٢)، لبدر الدين بن محمد الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتيب.

(٥) هو: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، ولقب بالجصاص نسبة إلى عمله بالجص، ولد في بغداد سنة (٣٠٥هـ)، انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، وكان إماماً ومفسراً وأصولياً، عرف بالزهد والورع، من أهم مصنفاته: (أحكام القرآن)، و(شرح مختصر الكرخي)، و(الفصول من الأصول)، توفي في بغداد سنة

(٣٧٠هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج ١ ص ١٦٥)، ومعجم المفسرين (ج ١ ص ٤٨)].

عَمَارَتَهَا بِمَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَفِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ عِمَارَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ، وَالغِرَاسِ، وَالْأَبْنِيَّةِ»^(١).

وقال ابن العربي^(٢) عند هذه الآية: «قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ: الاسْتِعْمَارُ طَلَبُ الْعِمَارَةِ، وَالطَّلَبُ الْمُطْلَقُ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْوُجُوبِ»^(٣).
ونقل القرطبي في تفسير هذه الآية عن زيد بن أسلم^(٤) قوله: «أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار».

وقال الأتوسي في تفسيرها: «أي وهو الذي جعلكم عمارها وسكانها؛ فالاستفعال بمعنى الإفعال، يقال: أعمرت الأرض واستعمرته؛ إذا جعلته عامرها، وفوضت إليه عمارتها، وإلى هذا ذهب الراجز^(٥) وكثير من المفسرين، وقال زيد بن أسلم: المعنى أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه من بناء مساكن وحفر أنهار وغرس أشجار وغير ذلك فالسين للطلب، وإلى هذا ذهب ألكيا^(٦)، واستدل بالآية على أن عمارة الأرض واجبة

(١) أحكام القرآن (ج ٤ ص ٣٧٨)، لابي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق / محمد الصادق قمحاي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة ١٤٠٥ هـ.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي الإشبيلي المالكي، ولد في إشبيلية سنة (٤٦٨هـ)، فقيه من حفاظ الحديث، متبحر بلغ رتبة الاجتهاد، من أهم مصنفاته: (عارضة الأحوذ في شرح جامع الترمذي)، و(العواصم من القواصم)، و(أحكام القرآن)، توفي سنة (٥٤٣هـ)، وهو في طريقه مرتحل من مراكش إلى فاس [انظر: الأعلام للزركلي (ج ٧ ص ١٠٦)، معجم المفسرين (ج ٢ ص ٥٥٨)].

(٣) انظر: أحكام القرآن (ج ٣ ص ١٨)، لأبي بكر محمد بن عبد الله، المشهور بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٤) هو: زيد بن أسلم، الإمام أبو عبد الله العدوي العمري المدني الفقيه، كان أبوه مولى عمر بن الخطاب، أخذ العلم عن أبيه، وعن عبد الله بن عمر وعائشة، وحدث عنه مالك والثوري وخلق كثير، وكان له حلقة للعلم بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، له تفسير يرويه عنه ولده عبد الرحمن، وكان من العلماء الأبرار، كان مع عمر بن عبد العزيز أيام خلافته، توفي سنة (١٣٦هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٣٢)، وسير أعلام النبلاء (ج ٥ ص ٣١٧) ومعجم المفسرين (ج ١ ص ١٩٧)].

(٥) هو: العلامة المحقق أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصبهاني الملقب بالراغب صاحب التصانيف، كان من أذكى المتكلمين، هو من أهل أصبهان سكن بغداد، إمام في اللغة، مبرز في زمانه، واشتهر حتى كان يُقرن بالإمام الغزالي، من كتبه: (محاضرات الأدباء)، و(الأخلاق)، و(المفردات في ألفاظ القرآن)، اختلف في وفاته، فقيل: سنة (٥٠٢هـ)، وقيل غير ذلك [انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٨ ص ١٢٠)، والأعلام للزركلي (ج ٢ ص ٢٥٥)].

(٦) هو: أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد بن علي الطبري، المعروف بالكيا الهراس، شيخ الشافعية في بغداد، أصله من خراسان، ولد سنة (٤٥٠هـ)، تفقه ببلده ثم دخل نيسابور قاصداً إمام الحرمين، فلزمه حتى برع في الفقه والأصول والخلاف، وكان إماماً نظاراً، قويا في البحث، رقيق الفكر، جهور الصوت، حسن الوجه، تولى النظامية، واستمر مدرسا بها عظيم الجاه إلى أن توفي في المحرم سنة (٥٠٤هـ) [انظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ج ٢ ص ٢٤٧)، ومعجم المفسرين (ج ١ ص ٣٧٦)]، وذكر هذا القول في كتابه (أحكام القرآن (ج ٣ ص ٢٢٦)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

لهذا الطلب...»^(١).

أما الثعالبي^(٢)، فقد منع أن تكون الآية دالة على الطلب، فإنه قال: «واستعمركم فيها أي: خلقكم لعمارتها، ولا يصح أن يقال هو طلب من الله لعمارتها كما زعم بعض الشافعية، والمفهوم من الآية أنها سيقت مساق الامتنان عليهم»^(٣).

ولكن الامتنان من الله يفيد أن الأمر الذي وقع عليه الامتنان له منافع يجب استغلالها، ولذلك قال ابن كثير: «واستعمركم فيها أي جعلكم عماراً تعمرونها وتستغلونها فاستغفروه لسالف ذنوبكم ثم توبوا إليه فيما تستقبلونه»^(٤).

وأما الآية الثانية: ففيها امتنان من الله تعالى على عباده أن جعل لهم الأرض قراراً ومهاداً، ومكّنها لهم، وهياً فيها أسباب معيشتهم، قال القرطبي: «جعلناها لكم قراراً ومهاداً، وهياناً لكم فيها أسباب المعيشة. والمعاش جمع معيشة، أي ما يُعَيِّشُ به من المطعم والمشرب، وما تكون به الحياة»^(٥).

قال ابن كثير: «يقول تعالى ممتناً على عبده فيما مكن لهم، من أنه جعل الأرض قراراً وجعل فيها رواسي وأنهاراً، وجعل لهم فيها منازل وبيوتاً وأباحت لهم منافعها، وسخر لهم السحاب لإخراج أرزاقهم منها، وجعل لهم فيها معاش أي مكاسب وأسباباً يكسبون بها ويتجرون فيها ويتسبون أنواع الأسباب»^(٦).

وجاء في البحر المحيط: «.. التقدير [أسباب معاش] كالزراع والحصد والتجارة وما يجري مجرى ذلك، وسمّاها معاش؛ لأنها وصلة إلى ما يعاش به، وقيل: المعاش وجوه المنافع وهي إما يحدثه الله ابتداءً كالثمار أو ما يحدثه بطريق اكتساب من العدو وكلاهما يوجب الشكر»^(٧).

قال الثعالبي: «والمعاش: بكسر الياء دون هَمْزٍ جمع معيشة، وهي لفظة تعم جميع المأكول الذي يُعَاشُ به، والتحرّف الذي يُؤدّي إليه»^(٨).

(١) انظر: روح المعاني للألوسي (ج ١٢ ص ٨٨).

(٢) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مفسر من كبار علماء الجزائر وصلحائها الأبرار، ولد ونشأ بناحية وادي يسر بالجنوب الشرقي من مدينة الجزائر، وكانت ولادته سنة (٧٨٦هـ)، انتقل إلى تونس سنة (٨٠٩هـ)، ثم سافر إلى مصر ثم تركيا ثم الحجاز، ثم عاد إلى تونس، ثم استقر في الجزائر، ولي القضاء ثم خلع نفسه، له نحو (٩٠ كتاباً) منها (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، توفي سنة (٨٧٥هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج ٣ ص ٣٣١)، ومعجم المفسرين (ج ١ ص ٢٧٦)].

(٣) انظر: الجواهر الحسان للثعالبي (ج ٢ ص ٢١٠).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (ج ٢ ص ٤٦٦).

(٥) انظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٧ ص ١٦٧).

(٦) انظر: تفسير ابن كثير (ج ٢ ص ٢١٠).

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٣ ص ٢٧١).

(٨) انظر: الجواهر الحسان للثعالبي (ج ١ ص ٥٣٠).

والخلاصة: أن هذا الامتنان من الله تعالى بتسخير الأرض التي فيها معاشنا، واستعمارنا لها، هو الدافع الرباني للانتفاع بهذه المنافع التي خلقها الله، والتي فيها أسباب العيش، وكأن العمل في الأرض لاستخراج هذه المنافع وتحقيق التمكين فيها، هو تحقيق لغاية خلقها، وفي ذلك عبادة لله تعالى.

الدليل السادس: امتنان الله على الإنسان بتسخير البحر:

قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ١٤]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لِيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

[فاطر: ١٢]

وقال تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الحاثية: ١٢].

وجه الاستدلال من هذه الآيات:

ما فيها من امتنان الله على عباده بتسخيره البحر وتذليله لهم وما جعل فيه من منافع، وما في هذا الامتنان من إرشاد وتنبيه لاستغلال هذا المنافع وذلك التمكين، والتنبيه إلى ذلك بلام كي في ﴿ لِتَأْكُلُوا ﴾ وما عطف عليها ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوا ﴾، ﴿ لِتَبْتَغُوا ﴾، وقد ذكر الله ثلاث منافع من منافع البحر^(١):

المنفعة الأولى: قوله تعالى: ﴿ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾، وأكل لحم البحر لا يكون إلا بعد عمل لصيده وجمعه وهو الكسب المطلوب.

المنفعة الثانية: قوله تعالى: ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾، والمراد بالحلية اللؤلؤ والمرجان كما قال تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وهذا الاستخراج هو من معاني الاستثمار.

المنفعة الثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لِيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾. قال أهل اللغة^(٢): مخر السفينة شقها الماء بصدرها، ﴿ مَوَاجِرَ ﴾ أي جوارى، ﴿ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ

(١) انظر: مفاتيح الغيب للفخر الرازي (ج ٢٧ ص ٦٨٠).

(٢) انظر: لسان العرب (حرف الراء فصل الميم) (ج ٥ ص ١٦٠).

فضله ﴿ يعني لتركبوه للتجارة، فتطلبوا الريح من فضل الله، وطلب الريح من معاني الاستثمار.

قال القرطبي: «تسخير البحر هو تمكين البشر من التصرف فيه وتذليله بالركوب والإرفاء وغيره، وهذه نعمة من نعم الله علينا، فلو شاء سلطه علينا وأغرقنا... ﴿ ولتبتغوا من فضله ﴿ أي ولتركبوه للتجارة وطلب الريح» (١).

المبحث الثاني الأدلة من السنة

وردت في السنة أحاديث كثيرة تدعو المجتمع للاستثمار بالمعنى العام له، وتحث الناس عليه؛ وتبين أهميته ودوره في إقامة حياة الناس، وبناء المجتمع العامل الحر المستقر، ومن هذه الأحاديث ما هو عام يدل على الاستثمار بعمومه، ومنها ما هو خاص يدل عليه بخصوصه، وسأقوم بذكر هذه الأدلة وأبين وجه دلالتها على موضوعنا، وذلك على النحو التالي:

الدليل الأول: الحث على الأكل من عمل اليد:

عن المقدم بن معد يكرب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده» (٢).
وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قيل: يا رسول الله، أي الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور» (٣).

وجه الدلالة من هذين الحديثين: ما ورد فيهما من تحفيز، وحث، ودعوة للأمة أن تتنافس في أطيب الكسب وخير الرزق، وهو ما كان ناتجاً عن عمل المرء بيده، وهي إشارة من نبي هذه الأمة صلى الله عليه وسلم إلى الاعتماد على النفس، ودعوة منه إلى أن تعمل وتسعى هذه

(١) انظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ١٠ ص ٨٥).

(٢) رواه البخاري [كتاب البيوع: الباب (١٥): الحديث (٢٠٧٢)] (ص ١٦٢).

(٣) رواه أحمد في [المسند (رقم ١٧٣٠٤) (ج ٤ ص ١٤١)، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبية]، والحاكم في [المستدرک علی الصحیحین (رقم ٢١٦٠) (ج ٢ ص ١٣)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ]، والطبراني في الأوسط (رقم ٧٩١٨) (ج ٨ ص ٤٧).

الأمة في استخراج الثروات، واستنبات الخيرات، وتحريك التجارات والمبادلات، حتى تحقق كفايتها، وتعتمد على ذاتها، ولا تكون رهينة بيد أعدائها، وكذلك بالنسبة للفرد.

الدليل الثاني: اليد العليا خير من اليد السفلى:

عن حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرَ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يَعْفِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يَغْنِهِ اللَّهُ» (١).

عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ - : «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمَنْفِقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ» (٢).

وجه الدلالة: ما أفاد الحديث من أن الغني المنفق خير من الفقير السائل، وهذا الغنى إنما ينتج غالباً عن الاستثمار والسعي، والفقير ينتج غالباً عن البطالة والكسل، ففي هذا الحديث دعوة للفرد أن يسعى في تنمية ماله ليحقق الغنى، ثم ينفق عن ظهر غنى، فيفيد نفسه ومجتمعه ويعبد الله بجماله.

الدليل الثالث: الحث على الكسب وتحريم المسألة:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ: أَعْطَاهُ، أَوْ مَنَعَهُ» (٣).

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَغْنِيَ بِهِ مِنَ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» (٤).

وعن قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا قَبِيصَةَ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ: رَجُلٍ تَحْمَلُ حِمَالَةَ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ

(١) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (١٨): الحديث (١٤٢٧)]، ومسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٢): الحديث (٢٣٨٦)] (ص ٨٤١).

(٢) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (١٨): الحديث (١٤٢٩)] (ص ١١٢)، ومسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٢): الحديث (٢٣٨٥)] (ص ٨٤١).

(٣) رواه البخاري [كتاب الزكاة: الباب (٥٠): الحديث (١٤٧٠)] (ص ١١٦)، ومسلم [كتاب الزكاة: الباب (٥٠): الحديث (٢٤٠٢)] (ص ٨٤٢).

(٤) رواه مسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٥): الحديث (٢٤٠)] (ص ٨٤١).

أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلَّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش -، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلَّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش -، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً^(١)

وجه الدلالة في هذه الأحاديث:

ما ورد فيها من حث على العمل والكسب باستثمار الممكن من جهد ومال؛ لتحقيق الكفاية وسد الحاجة عن سؤال الناس، وبيان أن الأصل في المسألة التحريم، فيتعين الكسب بذلك سبيلاً لتحقيق الكفاية.

وأستأنس هنا بما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ فَقَالَ: «أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ؟» قَالَ: بَلَى، حَلَسْتُ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ: «انْتَنِي بِهِمَا» قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ» قَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذَهُمَا بِدَرَاهِمٍ، قَالَ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَيَّ دَرَاهِمٍ؟» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذَهُمَا بِدَرَاهِمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدَّرَاهِمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: «اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَأَنْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأَتْنِي بِهِ»، فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَوْدًا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَذْهَبْ فَاحْتَطَبْ وَبِعْ وَلَا أُرِيكَ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا»، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطَبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةَ نَكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ إِنْ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مَدْفَعٍ، أَوْ لِذِي غَرَمٍ مَفْطَعٍ. أَوْ لِذِي دَمٍ مَوْجَعٍ»^(٢).

قال الإمام أحمد^(٣): «وفي هذا الحديث أمرٌ بالكسب ونهيٌ عن المسألة عند القدرة على الكسب»^(٤).

(١) رواه مسلم [كتاب الزكاة: الباب (٣٦): الحديث (٢٤٠٤)] (ص ٨٤٢).

(٢) رواه أبو داود (رقم ١٦٤١) (ص ١٣٤٥)، وابن ماجه برقم (٢١٩٨) (ص ٢٦٠٨)، ورواه مختصراً الترمذي (رقم ١٢١٨) (ص ١٧٧٣)، والنسائي (رقم ٤٥١٢) (ص ٢٣٨٠)، وقد ضعف الألباني سند هذا الحديث [انظر: ضعيف ابن ماجه برقم (٤٧٨)].

(٣) هو: شيخ الإسلام، إمام أهل السنة، الحافظ الحجة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، صاحب المسند والزهد وغير ذلك، خرج به من مرو حملاً، ولد ببغداد في ربيع الأول سنة (١٦٤هـ)، ونشأ بها وطلب الحديث سنة تسع وسبعين ومائة، وطاف البلاد ودخل الكوفة والبصرة والحجاز واليمن والشام والجزيرة في طلب العلم، كان يحفظ ألف ألف حديث، قال إبراهيم الحبري: «رأيت أحمد كان الله قد جمع له علم الأولين والآخرين»، توفي سنة (٢٤١هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (٢ ص ٤٣١)، وطبقات الحفاظ (ص ١٨٩)].

(٤) انظر: شعب الإيمان للبيهقي رقم (١٢٠١) (ج ٢ ص ٧٨).

وَيُرَوَّى أَنَّ شَابًا قَوِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: (مَنْ يَعِينَنِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، فَدَعَا بِهِ عُمَرُ، فَأُتِيَ بِهِ، فَقَالَ: مَنْ يَسْتَأْجِرُنِي هَذَا بِعَمَلٍ فِي أَرْضِهِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: بِكُمْ تَوَجَّرُهُ كُلَّ شَهْرٍ؟ قَالَ: بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: خُذْهُ، فَنَاطِقٌ بِهِ لِيَعْمَلَ فِي أَرْضِ الرَّجُلِ أَشْهُرًا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ لِلرَّجُلِ: مَا فَعَلَ أَجِيرُنَا؟ قَالَ: صَالِحٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: إِيْتَنِي بِهِ وَبِمَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ، فَجَاءَ بِهِ وَبَصْرَةً مِنْ دِرَاهِمٍ، فَقَالَ: (خُذْ هَذِهِ فَإِنْ شِئْتَ الْآنَ فَاغْزُ، وَإِنْ شِئْتَ فَاجْلِسْ) ^(١).

وَقَالَ لِقِمَانَ الْحَكِيمِ لَابْنِهِ: (يَا بَنِي، اسْتَغْنِ بِالْكَسْبِ الْحَلَالِ عَنِ الْفَقْرِ، فَإِنَّهُ مَا افْتَقَرَ أَحَدٌ قَطُّ إِلَّا أَصَابَهُ ثَلَاثُ خِصَالٍ: رِقَّةٌ فِي دِينِهِ، وَضَعْفٌ فِي عَقْلِهِ، وَذَهَابٌ مَرُوءَةٍ، وَأَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ: اسْتِخْفَافُ النَّاسِ بِهِ) ^(٢).

وَأَوْصَى قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَنِيَهُ فَقَالَ: (أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْ تُسَوِّدُوا أَكْبْرَكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ خَلَفْتُمْ آبَاءَكُمْ وَلَا تُسَوِّدُوا أَصْغَرَكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ أَزْرَى بِكُمْ مِنْ أَكْفَائِكُمْ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمَالِ وَاضْطِنَاعِهِ؛ فَإِنَّ الْمَالَ مَنِبْهَةٌ لِلْكَرِيمِ وَيَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ اللَّئِيمِ، وَإِيَّاكُمْ وَمَسْأَلَةَ النَّاسِ فَإِنَّهَا أَخْسَرُ كَسْبَ الرَّجُلِ) ^(٣).

الدليل الرابع: منع الصدقة للمكتسب:

المكتسب: هو القادر على الاكتساب، وقد منع الإسلام دفع الصدقة له، كما جاء في حديث الرجلين اللذين أتيا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُقَسِّمُ الصَّدَقَةَ فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، قَالَا: فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ فَرَأْنَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِي وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ» ^(٤).

قال الإمام الشافعي: (رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلْدًا وَصَحَّةً يُشْبِهُ الْاِكْتِسَابَ وَأَعْلَمَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لُهُمَا مَعَ الْاِكْتِسَابِ الَّذِي يَسْتَغْنِيَانِ بِهِ أَنْ يَأْخُذَا مِنْهَا وَلَا يَعْلَمُ أَمْكْتَسِبَانِ أَمْ

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان رقم (١٢١٨) (ج ٢ ص ٨٢).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (ج ٢ ص ٧١)، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار الفكر، طبعة جديدة مخرجة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣) انظر: شعب الإيمان (رقم ١٢١٩) (ج ٢ ص ٨٢) [والإصابة في تمييز الصحابة (ج ٥ ص ٤٨٥)]، لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٤) رواه أبو داود (برقم ١٦٣٣) (ص ١٣٤٥)، والنسائي (برقم ٢٥٩٩) (ص ٢٢٥٦)، قال الألباني: صحيح [انظر: صحيح أبي داود (ج ١ ص ٣٠٧)].

لَا؟ فَقَالَ: إِنْ شَعْتُمَْا بَعْدَ أَنْ أَعْلَمْتُمْكُمْمَا أَنْ لَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِيِّ وَلَا مُكْتَسَبٌ فَعَلْتُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا يَقُولَانِ: أَعْطَيْنَا، فَإِنَّا ذَوَا حَظٍّ [لَأَنَّا لَسْنَا عَنِيِّينَ وَلَا مُكْتَسِبِينَ كَسْبًا يُعْنِي] (١).

وجه الدلالة في هذا الحديث: قوله ﷺ: «لا حظ فيها لعني ولا لقوي مكتسب»: يفيد أن القادر على الاكتساب حكمه حكم الغني، ولذلك لا يعطى من الصدقة، فهو غني بما يملكه من قوة على الاكتساب، فإذا أراد المال فما عليه إلا أن يستثمر قوته، لا أن يطلب الصدقة.

الدليل الخامس: الأمر بالاتجار في مال اليتيم:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة» (٢).

وجه الدلالة من الحديث:

ما ورد فيه من أمر، والأمر يدل على الوجوب ما لم يصرفه صارف عن الوجوب، ولا

(١) انظر: الأم (ج ٢ ص ٨٤).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط هكذا مرفوعاً برقم (٤١٥٢) (ج ٤ ص ٢٦٤)، قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وأخبرني سيدي وشيخي أن إسناده صحيح) [انظر: مجمع الزوائد (ج ٣ ص ٦٧)، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ١٤٠٧هـ]، وقال المناوي في فيض القدير (ج ١ ص ١٠٨): (قال الهيثمي: أخبرني شيخي يعني الزين العراقي أن سنده صحيح انتهى، وإليه أشار في الأصل بقوله: (وصح). وأما هنا فرمز لحسنه، وهو فيه متابع للحافظ ابن حجر، فإنه انتصر لمن اقتصر على تحسينه فقط، وقال إن الصحيح خبر البيهقي عن ابن المسيب عن عمر موقوفاً مثله). وقد روي هذا الحديث بطرق أخرى موقوفاً ومرسلاً ومرفوعاً:

أما الموقوف: فهو موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بسند صحيح أخرجه ابن أبي شيبة في [المصنف في الحديث والآثار (رقم ١٠١١٧) (ج ٢ ص ٣٧٩)، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق / كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ]، والدارقطني [في سنن الدارقطني (رقم ٤) (ج ٢ ص ١١٠)، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق / السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٨٦هـ]، والبيهقي في [السنن الكبرى (رقم ٧١٣٢) (ج ٤ ص ١٠٧)، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ].

وأما المرسل: فقد أخرجه الشافعي في مسنده (ج ١ ص ٩٢) عن يوسف بن ماهك بسند رجاله ثقات إلا أن فيه عننة ابن جريح، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ٧١٣٠) (ج ٤ ص ١٠٧) ثم قال: (وهذا مرسل إلا أن الشافعي رحمه الله أكده بالاستدلال بالخبر الأول وبما روي عن الصحابة).

وأما المرفوع: فقد أخرجه الترمذي برقم (٦٤١) (ص ١٧٠٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (٩٩٨) (ج ١ ص ٢٩٨)، والدارقطني (رقم ٢) (ج ٢ ص ١١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ٧١٣١) (ج ٤ ص ١٠٧) جميعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بسند ضعيف، [انظر: تلخيص الحبير (ج ٢ ص ١٥٧)، لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق / السيد عبد الله هاشم يماني المدني، المدينة المنورة، طبعة ١٣٨٤هـ].

صارف هنا، وهذا الأمر موجه إلى القائمين على أموال اليتامى بأن يستثمروا أموالهم التي وجبت فيها الزكاة، حتى لا تستهلكها الزكاة .

وعلى الحاكم والوالي أن يتدخل ويلزم القائمين على أموال اليتامى بذلك، كما ذكر ذلك ابن الصلاح في فتاواه، حين سُئل: هل يجوز للحاكم أن يأمر القوَّام على أموال اليتامى أن يعاملوا بأموالهم؟ فأجاب بقوله: «وأما استنماء أموالهم فعليه الأمر بذلك والسعي فيه، ثم يعين جهته من شراء عقار أو مال تجارة..» (١).

الدليل السادس: نزع البركة من المال الذي يستهلك ولا يستثمر:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَرْيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ» (٢).

وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا» (٣).

وجه الدلالة من الحديث :

ما ورد فيه من جزم بنفي البركة بقوله: (كَانَ قَمِنًا) أي: جديراً وحقيقاً^(٤)، وذلك فيمن باع داراً أو عقاراً واستهلك ثمنها ولم يجعله في مثلها تحريكاً للمال، وحفاظاً عليه وطلباً لزيادته، وهذه كلها من معاني الاستثمار، وهذا الجزم بنفي البركة؛ سواء كان إخباراً أو دعاءً منه ﷺ؛ فإن فيه نهياً عن بيع وسائل الإنتاج وإنفاق ثمنها، وفيه دلالة على وجوب استثمار المال الزائد عن الحاجة ومنع استهلاكه أو اكتنازه؛ لأن الإخبار أو الدعاء بحرمان البركة فيه نوع عقوبة، والعقوبة الشرعية لا تكون إلا في مقابل مخالفة ومعصية.

(١) انظر: فتاوى ابن الصلاح (ج ١ ص ٢٩٧).

(٢) رواه ابن ماجه (رقم ٢٤٩٠) (ص ٢٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ١٠٩٥٨) (ج ٦ ص ٣٤)، وقد رواه الإمام أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٣٠٧)، والحديث حسنه الألباني كما في صحيح ابن ماجه برقم (٢٠١٩) (ج ٢ ص ٦٧).

(٣) رواه ابن ماجه (رقم ٢٤٩١) (ص ٢٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ١٠٩٥٧) (ج ٦ ص ٣٣)، والحديث حسنه الألباني كما في صحيح ابن ماجه برقم (٢٠٢٠) (ج ٢ ص ٦٧).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث (ج ٤ ص ١١١)، لأبي السعادات المبارك محمد بن محمد بن عبد الكريم، الملقب بابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، مراجعة / طاهر أحمد الزاوي + محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الدليل السابع: تملك الأرض بإحيائها:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(١)، ومثله عن جابر بن عبد الله^(٢) وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٣).

قال ابن حجر: [وإحياء الموات: أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد، فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء؛ فتصير بذلك ملكه، سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن، وهذا قول الجمهور، وعن أبي حنيفة: (٤) لا بد من إذن للإمام مطلقاً، وعن مالك فيما قرب] (٥).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ»، قَالَ عُرْوَةُ: فَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ (٦).

قال ابن حجر: [فالمراد: من أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحق به من غيره، وحذف متعلق أحق للعلم به] (٧).

وجه الاستشهاد من هذين الحديثين:

شبه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمارة الأرض الميتة - وهي الأرض التي لم تعمر بالزرع أو البناء أو الاستخدام النافع - شبه عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت، وهذا الإحياء هو بسقيها أو

(١) رواه أبوودود (رقم ٣٠٧٣) (ص ١٤٥٥)، والترمذي (رقم ١٣٧٨) (ص ١٧٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ١١٣١٨) (ج ٦ ص ٩٩)، والحديث صححه الألباني [انظر: الحديث رقم (٥٩٧٦) في صحيح الجامع].

(٢) رواه الترمذي (رقم ١٣٧٩) (ص ١٧٩١)، وهو عند أحمد في المسند (رقم ١٤٣١) (ج ٣ ص ٣٠٤)، وابن حبان في صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (رقم ٥٢٠٢) (ج ١١ ص ٦١٣) لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق / شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ [قال الألباني (صحيح) [انظر حديث (رقم ٥٩٧٥) في صحيح الجامع].

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩٣٥) (ج ١١ ص ٢٨).

(٤) أبوحنيفة: هو الإمام الأعظم: النعمان بن ثابت التميمي مولاهم الكوفي، فقيه العراق وزعيم أهل الرأي، قيل لملك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلمك في سارية من سواري المسجد أنها من ذهب لقامت حجته، وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال علي أبي حنيفة، أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان وأخذ عنه خلق كثير، قال يزيد بن هارون: ما رأيت أحداً أروع ولا أعقل من أبي حنيفة، ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي في رجب سنة (١٥٠هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٦٨)، وسير أعلام النبلاء (ج ٦ ص ٣٩٠)، وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص ٨٦)].

(٥) انظر: فتح الباري (ج ٥ ص ٢٣).

(٦) رواه البخاري [كتاب المزارعة: الباب (١٥): الحديث (٢٣٣٥)] (ص ١٨٣)، وهو عند أحمد في مسنده رقم

(٢٤٩٢٧) (ج ٦ ص ١٢٠).

(٧) انظر: فتح الباري (ج ٥ ص ٢٥).

زرعها أو غرسها أو بنائها أو استخراج مياهاها أو معادنها وثرواتها، وبهذا الإحياء تصير في ملكه .

فإذا كان الرسول ﷺ يعطي للفرد حق تملك الأرض الميتة بمجرد إحيائها واستثمار خيراتها، فهذا فيه دليل على الحد الكبير والمدى البعيد الذي وصلت إليه الشريعة الإسلامية في تحفيزها لهمم الناس إلى استثمار الموارد التي خلقها الله، وطلب نمائها وخيراتها وعمارتها .

الدليل الثامن: إقطاع الأرض لإعمارها واستغلالها:

ورد في السنة أن رسول الله ﷺ أقطع أرضاً لبعض أصحابه لإحيائها واستغلالها من ذلك: ما جاء في حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ عَلَى رَأْسِي وَهِيَ عَلَيَّ ثُلْثِي فَرَسَخٍ .. (١).

عن عمرو بن عوف المزني: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ جَلْسِيَّهَا وَعُورِيَّهَا، وَحَيْثُ يَصْلُحُ الزَّرْعُ مِنْ قُدْسٍ، وَلَمْ يُعْطِهِ حَقَّ مُسْلِمٍ وَكُتِبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا أَعْطَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزَنِيَّ أَعْطَاهُ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ: جَلْسِيَّهَا وَعُورِيَّهَا» (٢)، وَحَيْثُ يَصْلُحُ الزَّرْعُ مِنْ قُدْسٍ وَلَمْ يُعْطِهِ حَقَّ مُسْلِمٍ» (٣).

وجه الاستدلال من الحديث:

استدل الفقهاء بهذا الفعل منه ﷺ على أنه يجوز للإمام أن يقطع الأرض الموات لمن يحييها ومن يستغلها، وفي ذلك تشجيع من ولي الأمر للمستثمرين المنتفعين بالمتنفعين بما خلق الله.

(١) رواه البخاري [كتاب فرض الخمس: الباب (١٩): الحديث (٣١٥١)] (ص ٢٥٤)، ومسلم [كتاب السلام: الباب (١٤): الحديث (٥٦٩٢)] (ص ١٠٦٦).

(٢) مَعَادِنُ الْقَبْلِيَّةِ: هي منسوبة إلى قَبْلِ بفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام، جَلْسِيَّهَا: بفتح الجيم وسكون اللام نسبة إلى جَلَسَ بمعنى المرتفع. عُورِيَّهَا: بفتح العين وسكون الواو، نسبة إلى غور بمعنى المنخفض، والمراد أعطاها ما ارتفع منها وما انخفض [انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ٨ ص ٢١٧)، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ].

(٣) رواه أبو داود (رقم ٣٠٦٢) (ص ١٤٥٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٥٧٧) (ج ٦ ص ١٤٥)، وهو عند أحمد في المسند (رقم ٢٧٨٦) (ج ١ ص ٣٠٦)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ٣٠٣٢) (ج ٢ ص ٥٩٢).

وذكر ابن تيمية أن الإقطاع نوعان: إقطاع تمليك، وإقطاع استغلال، قال: «فإن الإقطاع نوعان: إقطاع تمليك: كما يقطع الموات لمن يحييه بتملكه، وإقطاع استغلال: وهو إقطاع منفعة الأرض لمن يستغلها إن شاء أن يزرعها، وإن شاء أن يزارع عليها» (١).

ولكن هذا الإقطاع من الإمام إنما هو لأجل الإحياء والاستثمار، فإن أقطع الإمام أحداً أرضاً ولم يحيها أو يستغلها؛ فللإمام أن يردّها ويسترجعها، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن بلال بن الحارث عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبليّة الصدقة، وأنه أقطع بلال بن الحارث العقيق أجمع، فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبلال رضي الله عنه: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك إلا لتعمل، قال: فأقطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه للناس العقيق (٢).

جاء في كشف القناع: [فإن أقطع الإمام أحداً أكثر منه أي مما يقدر على إحيائه، ثم تبين عجزه عن إحيائه استرجعه الإمام منه، كما استرجع عمر من بلال بن الحارث ما عجز عن عمارته من العقيق الذي أقطعه أيام الرسول صلى الله عليه وسلم] (٣).

الدليل التاسع: ترتيب الأجر على الإحياء والغرس والزرع:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً ميتة له بها أجر وما أكلت منه العافية فله به صدقة» (٤)، والعافية: الطير وغير ذلك.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً ف يأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة» (٥).

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (ج ٣٠ ص ١٢٧-١٢٨).

(٢) رواه ابن خزيمة في [صحيحه (رقم ٢٣٢٣) (ج ٤ ص ٤٤)]، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٥٣١هـ) تحقيق/د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، طبعه ١٣٩٠هـ، والحاكم في المستدرک (رقم ١٤٦٧) (ج ١ ص ٥٦١)، والبيهقي في السنن (رقم ١١٦٠٤) (ج ٦ ص ١٤٨).

(٣) كشف القناع عن متن الإقناع (ج ٤ ص ١٩٥)، لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) تحقيق/ هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، طبعه ١٤٠٢هـ.

(٤) رواه أحمد في المسند (رقم ١٤٥٤٠) (ج ٣ ص ٣٢٧)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٥٢٠٢) (ج ١١ ص ٦١٤) والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ١١٥٩٤) (ج ٦ ص ١٤٨) بسند صحيح [انظر صحيح الجامع الصغير، حديث رقم (٥٩٧٤)].

(٥) رواه البخاري [كتاب الحرث: الباب (١): الحديث (٢٣٢٠)] (ص ١٨١)، ومسلم [كتاب المساقاة: الباب (٢): الحديث (٣٩٧٣)] (ص ٩٤٨).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ وَلَا يَرْزُؤُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» (١).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

تعلق الأجر والثواب على إحياء الأرض أو زرعها أو زرعها، وذلك لما يترتب عليها من نفع للمجتمع إنساناً وحيواناً، ويقاس عليها كل أنواع الاستثمار التي تعود بالنفع على المجتمع: غذاء، وعملاً، وخدمة.

ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينما يجعل هذه الأعمال الاستثمارية النافعة عبادةً يثاب عليها فاعلها، ليدل دلالة بينة على المكانة العظيمة التي جعلها الإسلام للاستثمار بمفهومه الشرعي الذي يعود بالنفع العام على المجتمع كافة .

قال السرخسي عند هذا الحديث: [وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْمُسْلِمَ مَنْدُوبٌ إِلَى الْاِكْتِسَابِ بِطَرِيقِ الزَّرَاعَةِ، وَالْغَرَّاسَةِ وَلِهَذَا قَدَّمَ بَعْضُ مَشَايخِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - الزَّرَاعَةَ عَلَى التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا أَعْمٌ نَفْعًا وَأَكْثَرُ صَدَقَةً، وَقَدْ بَاشَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى مَا رَوَيْنَا أَنَّهُ ازْدَرَعَ بِالْجُرْفِ، وَفِي الْحَدِيثِ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَكْرَهُ مِنَ الْمُتَعَسِّفَةِ الْغَرْسَ وَالْبِنَاءَ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَرْكَنُ بِهِ إِلَى الدُّنْيَا وَيُنْتَقِصُ بِقَدْرِهِ مِنْ رَغْبَتِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنْ اتَّقَى، وَهَذَا غَلَطٌ ظَنُوهُ، فَإِنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِذَا الْاِكْتِسَابِ إِلَى الثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ] (٢).

والسنة حثت على هذا العمل في كل وقت وإن كانت آخر لحظة في الحياة، فعن أنس ابن مالك رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ» (٣).



(١) رواه مسلم [كتاب المساقاة: الباب (٢): الحديث (٣٩٦٨)] (ص ٩٤٨).

(٢) انظر: المسوط للسرخسي (ج ٢٣ ص ١٤).

(٣) رواه أحمد في المسند (رقم ١٣٠٠٤) (ج ٣ ص ١٩١)، ورواه البخاري في [الأدب المفرد برقم (٤٧٩)] (ج ١، ص ١٦٩)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، صححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ١٤٢٤).

المبحث الثالث

أقوال الفقهاء في الاستثمار

الاستثمار بالمعنى العام الذي ذكرناه تحدث الفقهاء عنه وعن مكانته في الدين، وأشاروا إليه في حدود ما ظهر من صورته وأشكاله في زمانهم، وأذكر في هذا المبحث شيئاً من كلامهم وأقوالهم فيه.

فمن العلماء الذين اهتموا بهذا الموضوع الإمام محمد بن الحسن الشيباني؛ فقد صنف كتاباً في الكسب، ونقله الفقيه شمس الدين السرخسي في كتابه المبسوط، وما ذكره في هذا الكتاب:

أَنَّ الْكُسْبَ طَرِيقُ الْمُرْسَلِينَ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ أُمِرْنَا بِالْتَّمَسْكِ بِهَدَاهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ بَيَانَ ذَلِكَ: بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَكْتَسَبَ أَبُوْنَا آدَمَ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَخْرُجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧]، أَي تَتَعَبُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، وَكَذَا نُوحٌ ﷺ كَانَ نَجَّارًا يَأْكُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِدْرِيسٌ ﷺ كَانَ خَيْطَاطًا، وَإِبْرَاهِيمُ ﷺ كَانَ بَزَّارًا، وَدَاوُدُ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَعَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى صِنْعَةَ الدَّرْعِ وَلَكِنَّ لَهُ الْحَدِيدَ حَتَّى كَانَ الْحَدِيدُ فِي يَدِهِ كَالْعَجِينِ فِي يَدِ غَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبا: ١٠]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ لِبَاسٍ لَكُمْ﴾ [الانبيا: ٨٠]، فَكَانَ يَصْنَعُ الدَّرْعَ وَيَبِيعُ كُلَّ دِرْعٍ بِاِثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، فَكَانَ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ وَيَتَصَدَّقُ، وَسَلِيمَانُ ﷺ كَانَ يَصْنَعُ الْمَكَابِيلَ مِنَ الْخُوصِ فَيَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ، وَزَكَرِيَّا ﷺ كَانَ نَجَّارًا، وَعِيسَى ﷺ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ غَزَلِ أُمِّهِ، وَرَبَّمَا كَانَ يَلْتَقِطُ السَّنْبُلَةَ فَيَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ نَوْعُ اِكْتِسَابٍ، وَتَبَيَّنَا ﷺ كَانَ يَرْعَى الْغَنَمَ: «كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ»^(١)، وَفِي حَدِيثِ (السَّائِبِ بْنِ شَرِيكٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرِيكِي، وَكَانَ خَيْرَ شَرِيكٍ، لَا يُدَارِي وَلَا يُمَارِي^(٢) أَي: لَا يُلَاحِظِي، وَلَا

(١) رواه البخاري [كتاب الإجارة: الباب (٢): الحديث (٢٢٦٢)] (ص ١٧٥).

(٢) رواه أحمد في المسند (رقم ١٥٥٤٤) (ج ٣ ص ٤٢٥)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٦١٨) (ج ٧ ص ١٣٩)، ورواه الحاكم في المستدرک (رقم ٢٣٥٧) (ج ٢ ص ٦٩)، وصححه، قال الذهبي في التلخيص: صحيح [انظر: تلخيص المستدرک (ج ٢ ص ٦١) بإشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، توزيع مكتبة المعارف بالرياض، طبعة دار المعرفة، بيروت]، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (رقم ١١٢٠٤) (ج ٦ ص ٧٨).

يُخَاصِمُ، فَقِيلَ: فِيمَاذَا كَانَتْ الشَّرِكَةُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَ: فِي الأُدْمِ، فَعَلِمَ أَنَّ الكَسْبَ طَرِيقُ المرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»^(١).

ثم ذهب محمد بن الحسن إلى القول بأن: طَلَبَ الكَسْبِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَذَكَرَ أدْلَتَهُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «وَفِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّ المرءَ بِاكتِسَابِ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ يَنَالُ مِنَ الدَّرَجَاتِ أَعْلَاهَا، وَإِنَّمَا يَنَالُ ذَلِكَ بِإِقَامَةِ الفَرِيضَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى إِقَامَةِ الفَرَضِ إِلَّا بِهِ فَحِينَئِذٍ كَانَ فَرَضًا بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا، أَنَّ يُمَكِّنُهُ مِنْ أَدَاءِ الفَرَائِضِ بِقُوَّةِ بَدَنِهِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ بِالقُوَّةِ عَادَةً، وَلِتَحْصِيلِ القُوَّةِ طَرِيقُ الاكْتِسَابِ أَوْ التَّغَالِبِ بِالانْتِهَابِ وَالانْتِهَابُ يَسْتَوْجِبُ العِقَابَ، وَفِي التَّغَالِبِ فَسَادٌ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الفَسَادَ، فَعَيَّنَ جِهَةَ الاكْتِسَابِ لِتَحْصِيلِ القُوَّةِ... وَمَا لَا يَتَأْتَى إِقَامَةَ الفَرَضِ إِلَّا بِهِ يَكُونُ فَرَضًا فِي نَفْسِهِ...»^(٢).

وقال: «ثُمَّ المَذْهَبُ عِنْدَ جُمهُورِ الفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجمَاعَةِ رَحِمَهُمُ اللهُ أَنَّ الكَسْبَ بِقَدْرِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَرِيضَةٌ»^(٣).

وأما الحافظ ابن حجر: فقد تحدث عن مشروعية الاكتساب وذكر أدلته، ثم قال: «وأما قول القائل كيف تطلب ما لا تعرف مكانه؟ فجوابه: أنه يفعل السبب المأمور به ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته، فيشق الأرض مثلاً، ويلقى الحب ويتوكل على الله في إنباته، وإنزال الغيث له، ويحصل السلعة مثلاً وينقلها ويتوكل على الله في إلقاء الرغبة في قلب من يطلبها منه؛ بل ربما كان التكسب واجباً كقادر على الكسب يحتاج عياله للنفقة»^(٤).

ويرى الإمام أبو الحسن الماوردي^(٥) الشافعي في كتابه [أدب الدنيا والدين]: أن طلب المرء من الكسب قدر كفايته، والتماسه منه وفق حاجته، هو أحمد أحوال الطالبين، وأعدل مراتب القاصدين، ثم فصل القول في الحالات الأخرى، وهذا مختصر قوله^(٦):

(١) انظر: كتاب الكسب لمحمد بن الحسن (ص ٣٤-٣٦)، والمبسوط للسرخسي (ج ٣٠ ص ٢٤٥).

(٢) انظر: كتاب الكسب لمحمد بن الحسن (ص ٣٣-٣٤)، والمبسوط للسرخسي (ج ٣٠ ص ٢٤٥-٢٤٦).

(٣) انظر: كتاب الكسب لمحمد بن الحسن (ص ٤٤)، والمبسوط للسرخسي (ج ٣٠ ص ٢٥٠).

(٤) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج ١١ ص ٣٦٦).

(٥) هو: الإمام العلامة، قاضي القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي، صاحب التصانيف، ولي القضاء ببلدان شتى ثم سكن بغداد، له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه، وكان حافظاً للمذهب، حدث عنه أبو بكر الخطيب ووثقه، وقال مات في ربيع الأول سنة (٤٥٠ هـ)، وقد بلغ سنناً وثمانين سنة [انظر: طبقات الفقهاء للبشيرازي (ص ١٣٨)، وسير أعلام النبلاء (ج ١٨ ص ٦٤)].

(٦) انظر: كتاب أدب الدنيا والدين (ص ٢٥٩-٢٦٩)، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق / محمد فتحي أبو بكر، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م.

« ليس يخلو حال الإنسان في أسباب المواد وجهات الكسب من ثلاثة أمور: أحدها: أن يطلب منها قدر كفايته، ويلتمس وفق حاجته، من غير أن يتعدى إلى زيادة عليها، أو يقتصر على نقصان منها. فهذه أحمد أحوال الطالبين، وأعدل مراتب المقتصدین.

والأمر الثاني: أن يقصر عن طلب كفايته، ويزهد في التماس مادته، وهذا التقصير قد يكون على ثلاثة أوجه: فيكون تارة كسلاً، وتارة توكلًا، وتارة زهداً وتقنعاً. **فإن كان تقصيره لكسل:** فقد حرم ثروة النشاط، ومرح الاغتباط، فلن يعدم أن يكون كلاً قصباً، أو ضائعاً شقيماً.

وإذا كان تقصيره لتوكل: فذلك عجز قد أعذر به نفسه، وترك حزم قد غير اسمه؛ لأن الله تعالى أمرنا بالتوكل عند انقطاع الحيل والتسليم إلى القضاء بعد الإعواز. وقال بعض الحكماء: [ليس من توكل المرء إضاعته للحزم، ولا من الحزم إضاعته نصيبه من التوكل].

وإن كان تقصيره لزهد: وتقنع فهذه حال من علم بمحاسبة نفسه بتبعات الغنى والثروة، وخاف عليها بوائق الهوى والقدرة، فأثر الفقر على الغنى، وزجر النفس عن ركوب الهوى.. وهذه الحال إنما تصح لمن نصح نفسه فأطاعته، وصدقها فأجابته، حتى لأن قيادها، وهان عنادها، وعلمت أن من لم يقنع بالقليل لم يقنع بالكثير. **وأما الأمر الثالث:** فهو أن لا يقنع بالكفاية ويطلب الزيادة والكثرة، فقد يدعو إلى ذلك أربعة أسباب:

(أحدها): منازعة الشهوات التي لا تنال إلا بزيادة المال وكثرة المادة، فإذا نازعته الشهوة طلب من المال ما يوصله، وليس للشهوات حدٌ متناه، فيصير ذلك ذريعة إلى أن ما يطلبه من الزيادة غير متناه، ومن لم يتناه طلبه استدأ كده وتعبه، ومن استدأ الكد والتعب لم يف التذاذه بنيل شهواته بما يعانیه من استدأمة كده وإتعبه، مع ما قد لزمه من دم الانقياد لمغالبه الشهوات، والتعرض لاكتساب التبعات؛ حتى يصير كالبهيمة التي قد انصرف طلبها إلى ما تدعو إليه شهوتها، فلا تنزجر عنه بعقل ولا تنكف عنه بقناعة.

(والسبب الثاني): أن يطلب الزيادة ويلتمس الكثرة ليصرفها في وجوه الخير، ويتقرب بها في جهات البر، ويصطنع بها المعروف، ويغيث بها الملهوف. فهذا أعذر وبالحمد أحرى وأجدر، إذا انصرفت عنه تبعات المطالب، وتوقى شبهات المكاسب،

وأحسن التقدير في حالتي فائدته وإفادته على قدر الزمان، وبقدر الإمكان؛ لأن المال آلة للمكارم وعون على الدين ومتألف للإخوان، ومن فقدته من أهل الدنيا قلت الرغبة فيه والرغبة منه، ومن لم يكن منهم بموضع رهبة ولا رغبة استهانوا به، وقال مجاهد: الخير في القرآن كله المال، قال تعالى: ﴿وإنه لحب الخير لشديد﴾ [العاديات: ٨]، يعني المال، وقال تعالى: ﴿إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي﴾ [ص: ٣٢]، وقال شعيب رضي الله عنه: ﴿إني أراكم بخير﴾ [هود: ٨٤] يعني المال .

(السبب الثالث): أن يطلب الزيادة ويقتني الأموال؛ ليدخرها لولده، ويخلفها على ورثته، مع شدة ضنه على نفسه، وكفه عن صرف ذلك في حقه، إشفاقاً عليهم من كدح الطلب، وسوء المنقلب، وهذا شقي بجمعها، مأخوذ بوزرها، قد استحق اللوم من وجوه لا تخفى على ذي لب، منها: سوء ظنه بخالقه أنه لا يرزقهم إلا من جهته، ومنها: ما لحقه من شقاء جمعه، وناله من عناء كده، حتى صار ساعياً محروماً، وجاهداً مذموماً، ومنها: ما يؤاخذ به من وزره وآثامه، ويحاسب عليه من تبعاته وأجرامه. وقد حكى أن هشام بن عبد الملك^(١) لما ثقل بكاء ولده عليه قال لهم: جاد لكم هشام بالدنيا وجدتم عليه بالبكاء، وترك لكم ما كسب وتركتم عليه ما اكتسب، ما أسوأ حال هشام إن لم يغفر الله له^(٢).

(والسبب الرابع): أن يجمع المال ويطلب المكاثرة استحلاءً لجمعه، وشغفاً باحتجانه؛ فهذا أسوأ الناس حالاً فيه، وأشدهم حرماناً له، قد توجهت إليه سائر الملالوم حتى صار وبالاً عليه ومذاماً له .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن من الكسب ما هو واجب في سياق حديثه عن القصد في العبادة، قال: [فمتى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنع عن فعل واجب أنفع له منها كانت محرمة، مثل أن يصوم صوماً يضعفه عن الكسب الواجب أو يمنع عن العقل أو الفهم الواجب أو يمنع عن الجهاد الواجب]^(٣).

(١) هو: هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الوليد القرشي الأموي الدمشقي، من خلفاء الدولة الأموية بالشام، ولد في دمشق سنة (٧٦هـ)، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة (١٠٥هـ)، كان حسن السياسة، يقظاً في أمره، خرج عليه زيد بن علي بن الحسين بأربعة عشر ألفاً من أهل الكوفة، فوجه إليه من قتله، وقلّ جمعه، بنى الرصافة على أربعة فراسخ من الرقة، وكان يسكنها في الصيف، وتوفي فيها سنة (١٢٥هـ) [انظر: البداية والنهاية (ج٩ ص٤٣٧)، والأعلام للزركلي (ج٨ ص٨٦)].

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (ج٩ ص٤٤١). (٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (ج٢٥ ص٢٧٢).

أما العلامة ابن مفلح الحنبلي^(١)، فقد نقل كلاماً للعلماء في أهمية التكسب، ومما نقله: (وقال رجل للفضيل بن عياض^(٢) - رحمه الله - : لو أن رجلاً قعد في بيته، وزعم أنه يثق بالله فيأتيه برزقه، قال: إذا وثق به حتى يعلم أن قد وثق به لم يمنعه شيء أراده، ولكن لم يفعل هذا الأنبياء ولا غيرهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، ولا بد من طلب المعيشة.

وترك سعيد بن المسيب - رحمه الله -^(٣) دنانير، فقال: اللهم إنك تعلم أنني لم أجمعها إلا لأصون بها ديني وحسبي، لا خير فيمن لا يجمع المال فيقضي دينه ويصل رحمه ويكف به وجهه.

وقيل لأحمد: ما تقول في رجل جلس في بيته أو مسجده وقال: لا أعمل شيئاً حتى يأتي رزقي؟ فقال أحمد: هذا رجل جهل العلم أما سمع قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي»^(٤)، وقال حين ذكر الطير: «تغدو خماساً وتروح بطاناً»^(٥)، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يتجرون في البر والبحر ويعملون في نخلهم، والقدوة بهم.

(١) هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، فقيه أصولي محدث، أخذ عن المزي والذهبي، درس وأفتى، وناب في الحكم عن قاضي القضاة جمال الدين المرادوي، ولد سنة (٥٧٠٨هـ) في بيت المقدس ونشأ بها، وتوفي سنة (٥٧٦٣هـ) [انظر: الأعلام للزركلي (ج٧ ص١٠٧) ومعجم المؤلفين (ج٣ ص٧٢٩)].

(٢) هو: الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر، الإمام القدوة الثبت شيخ الإسلام أبو علي التميمي البربوعي الخراساني المجاور بحرم الله، أحد صلحاء الدنيا وعبادها، ذكر الصيمري أنه أحد من أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وروى عنه الإمام الشافعي فأخذ عن إمام عظيم وأخذ عنه إمام عظيم وهو إمام عظيم، ولد بسمرقند ونشأ بآبيورد وأرتخل في طلب العلم، حدث عنه ابن المبارك ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن عيينه وخلق كثير، سكن مكة ونزلها إلى أن مات بها في أول سنة (١١٨٧هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (ج٨ ص٤٢١)، وطبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (ص٤٠٩)].

(٣) هو: أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، الإمام العلم، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، ولد لستين مضتاً من خلافة عمر، رأى عمر وسمع عثمان وعلياً وزيد بن ثابت وأبا موسى وسعداً وعائشة وأبا هريرة وابن عباس ومحمد بن مسلمة وأم سلمة وخلقاً سواهم، وتوفي بالمدينة، قال يحيى بن سعيد: سنة إحدى أو اثنتين وتسعين، وقال الواقدي: سنة أربع وتسعين وكان يقال لهذه السنة سنة الفقهاء لكثرة من مات فيها [طبقات الفقهاء للشيرازي (ص٣٩)، وسير أعلام النبلاء (ج٤ ص٢١٧)].

(٤) رواه البخاري معلقاً [كتاب الجهاد: باب ما قيل في الرماح] (ص٢٣٤) عن ابن عمر، ورواه موصولاً أحمد في المسند (رقم ٥١١٤) (ج٢ ص٥٠)، وابن أبي شيبه في المصنف (رقم ١٩٤٠١) (ج٤ ص٢١٢)، والحديث صححه الألباني، حديث رقم (٢٨٣١) في صحيح الجامع.

(٥) رواه الترمذي (رقم ٢٣٤٤) (ص١٨٨٧)، وابن ماجه (رقم ٤١٦٤) (ص٢٧٣٠) عن عمر بن الخطاب، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ١٩١١) (ج٢ ص٢٧٤).

وقال أبو سليمان الداراني^(١) - رحمه الله - : [ليس العبادة عندنا أن تصفَّ قدميك وغيرك يتعب لك، ولكن ابدأ برغيفيك؛ فاحرزهما ثم تعبّد ..]^(٢).

ومما قاله فقهاء الحنابلة:

« يسن التكسب ومعرفة أحكامه حتى مع الكفاية التامة، والأخذ في الأسباب من التوكل؛ فلا يعتقد أن الرزق من الكسب بل من الله بواسطته .

ويباح كسب الحلال لزيادة المال والجاه والترقُّه والتنعم والتوسعة على العيال مع سلامة الدين والعرض والمروءة وبراءة الذمة .

ويجب التكسب على من لا قوت له ولا لمن تلزمه مؤنته لحفظ نفسه، ومن عليه دين واجب لأدائه، ويقدم الكسب لعياله على كل نفل؛ لأن الواجب مقدم على التطوع .

ويكره ترك التكسب والاتكال على الناس، قال أحمد: لم أر مثل الغنى عن الناس،

وقال في قوم - لا يعملون ويقولون: [نحن متوكلون]: هؤلاء مبتدعة؛ لتعطيلهم

الأسباب، وقال القاضي أبو يعلى^(٣): الكسب الذي لا يقصد به التكاثر وإنما يقصد به

التوسل إلى طاعة الله من صلة الإخوان أو التعفف عن وجوه الناس، فهو أفضل لما فيه من

منفعة غيره ومنفعة نفسه، وهو أفضل من التفرغ إلى طلب العبادة من الصلاة والصوم

والحج وتعلم العلم لما فيه من منافع الناس، وخير الناس أنفعهم للناس»^(٤).

(١) هو: الإمام الكبير زاهد العصر أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد، وقيل عبد الرحمن بن عطية، وقيل ابن عسكر العنسي الداراني، ولد في حدود الأربعين بعد المائة، وتوفي سنة (٢١٥هـ) [سير أعلام النبلاء (ج ١٠، ص ١٨٢) والأعلام للزركلي (ج ٣ ص ٢٩٣)].

(٢) انظر: الآداب الشرعية والمنح المرعية (ج ٣ ص ١٩٨ - ٢٠٥)، تاليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق / عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٣) هو: شيخ الحنابلة القاضي: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، أبو يعلى البغدادي الحنبلي، كان عالم زمانه وفريد دهره، وكان له في الأصول والفروع القدم العالي، وله المكان الرفيع عند أصحاب الإمام أحمد، له يتبعون ولتصانيفه يدرسون ويقوله يفتنون وعليه يعولون، والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون يسمعون ويطيعون، وبه ينتفعون به يقتدون، وقد شوهد من الحال ما يغني عن المقال، ولد سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ) [انظر: طبقات الحنابلة لمحمد بن أبي يعلى (ج ٢ ص ١٩٣)، وسير أعلام النبلاء (ج ١٨ ص ٨٩)].

(٤) انظر: الآداب الشرعية والمنح المرعية (ج ٣ ص ١٩٥)، وكشاف القناع (ج ٦ ص ٢١٤).

المبحث الرابع نتيجة الأدلة و خلاصة القول

بعد النظر والتأمل في أدلة القرآن والسنة ثم أقوال الفقهاء، حول الاستثمار بالمعنى الذي رجحناه وهو: كل نشاط فردي أو جماعي يتم من خلاله استكشاف الثروات والموارد التي خلقها الله في هذه الأرض أو الحصول عليها وتوظيفها التوظيف الذي يؤدي إلى زيادتها ونمائها أو الانتفاع بها والمحافظة عليها بما لا يخالف أحكام الشريعة، وحول مقاصده الشرعية التي ذكرتها وبينت أدلتها، وحددتها في:

- [١] تحقيق كفاية المجتمع ورفاهيته من: صيانة الضروريات والحفاظ عليها، وإشباع الحاجيات، وتوفير الكماليات .
- [٢] استخراج خيرات الأرض وثرواتها .
- [٣] التحرر من التبعية الخارجية والاعتماد على الذات .
- [٤] تحريك الأيدي العاملة والقضاء على البطالة .
- [٥] توفير الأعمال وقطع السؤال .
- [٦] الحفاظ على الأموال والاستفادة منها وتنميتها وتحقيق أرباحها .
- [٧] الحفاظ على تداول المال ومنع اكتنازه .

فيظهر - والله أعلم - أن الاستثمار بذلك المعنى وهذه المقاصد : يكون فرض كفاية، يجب على الأمة القيام به؛ لتحقيق هذه المقاصد عن طريق ولاة أمرها الذين هم نوابها في الفروض الكفائية، فإن قصر هؤلاء أو لم تحصل بهم الكفاية لتحقيق تلك المقاصد أثمت الأمة جميعاً كما هو الحكم في الفروض الكفائية .

قال الشافعي في الرسالة: « وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصوداً به قصد الكفاية فيما ينبو؛ فإذا قام به عن المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم، ولو ضيعوه معاً خفت الأ يخرج واحد منهم مطيق فيه من المأثم»^(١).

(١) انظر: الرسالة (ص ٢٤٩)، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق/ خالد السبع، وزهير شفيق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

وقال الإمام الغزالي^(١) عند حديثه عن الأشياء التي يجب على التاجر أن يراعيها ديناً: «أن يقصد القيام في صنعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات؛ فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعاش وهلك أكثر الخلق، فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل...»^(٢).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى في سياق ذكره لبعض الصناعات: «أن هذه الصناعات فرض على الكفاية؛ فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها كما أن الجهاد فرض على الكفاية»^(٣).

وهذا الأمر الذي ذكرته في كون الاستثمار فرض كفاية، إنما هو بالنسبة لمجموع الأمة، أما في حق الفرد:

فالكسب قد يكون فرضاً؛ وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ونفقة من يجب عليه نفقته من الزوجة والأولاد الصغار، والأبوين المعسرين، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^(٤)، فإن ترك الاكتساب بعد ذلك وسعه، وإن اكتسب ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة، فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبس لأهله قوت سنتهم^(٥).

وقد يكون الكسب مستحباً؛ وهو كسب ما زاد على أقل الكفاية ليواسي به فقيراً أو يصل به قريباً.

وقد يكون الكسب مباحاً؛ وهو كسب الحلال لزيادة المال والجاه والترفة والتنعم والتوسعة على العيال مع سلامة الدين والعرض والمروءة وبراءة الذم؛ لأنه لا مفسدة فيه.

وقد يكون مكروهاً أو محرماً؛ وهو الكسب للتفاخر والتكاثر والبطر والأشر وإن كان من حل؛ لما فيه من التعاطم المفضي إلى هلاك صاحبه دنياً وأخرى.

(١) هو: حجة الإسلام زين الدين محمد بن محمد بن محمد الإمام أبو حامد الطوسي الغزالي، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة، أخذ عن إمام الحرمين الجويني ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه، وجلس للإقراء في حياة إمامه، وصنف وبعد وفاة الإمام، حضر مجلس نظام الملك فأقبل عليه وحل منه محلاً عظيماً فولاه نظامية بغداد، فدرس بها مدة ثم تركها وحج ورجع إلى دمشق وأقام بها عشر سنين، وصنف فيها كتاباً يقال إن الإحياء منها، ثم سار إلى القدس والإسكندرية ثم عاد إلى وطنه بطوس مقبلاً على التصنيف والعبادة ونشر العلم، توفي في جمادى الآخرة سنة (٥٠٥هـ) [انظر: طبقات الفقهاء (ص ٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء (ج ١٩ ص ٣٢٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢ ص ٢٩٣)].

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (ج ٢ ص ٩٤).
 (٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (ج ٢٨ ص ٨٠).
 (٤) رواه أبو داود (رقم ١٦٩٢) (ص ١٣٤٩) وحسنه الألباني، انظر حديث (رقم ٤٤٨١) في صحيح الجامع.
 (٥) رواه البخاري واللفظ له [كتاب النفقات: الباب (٣): الحديث (٥٣٥٧)] (ص ٤٦٢)، ومسلم [كتاب الجهاد: الباب (٥): الحديث (٤٥٧٥)] (ص ٩٨٩).

الفصل الرابع

عقود الاستثمار الشرعية

ويحتوي هذا الفصل على التالي :

تمهيد: مدخل للموضوع.

المبحث الأول: تعريف العقد .

المبحث الثاني: أركان العقد.

المبحث الثالث: عقود الاستثمار:

ويحتوي هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول: عقود المعاوضات.

المطلب الثاني: عقود المشاركات.

obeikandi.com

الفصل الرابع

عقود الاستثمار الشرعية



إن الاستثمار - كعملية يتحقق من خلالها استخراج الثروات والأموال والحصول عليها، أو الحصول على نوائها وأرباحها، أو استغلال منافعها - له وسائل متنوعة والمعروفة، ولعل من أهم وسائله المشروعة:

[١] التجارة (البيع والشراء) .

[٢] الزراعة .

[٣] الصناعة .

[٤] والحرف (كالرعي والصيد والتجارة والحدادة والخياطة وغيرها) .

قال محمد بن الحسن: [المكاسب أربعة: الإجارة، والتجارة، والزراعة، والصناعة، وكل ذلك في الإباحة سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى]^(١).

أما التجارة: فإن الله تعالى ذكرها في القرآن أنها سبيل الكسب الحلال؛ فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وفي السنة كذلك، فعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ»^(٢).

(١) انظر: كتاب الكسب (ص ٦٣).

(٢) رواه أحمد في المسند (رقم ١٧٣٠٤) (ج ٤ ص ١٤١)، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین (رقم ٢١٦٠) (ج ٢ ص ١٣)، والطبرانی في الأوسط (رقم ٧٩١٨) (ج ٨ ص ٤٧)، والحديث حسن لغيره [انظر: تحقيق مسند أحمد (ج ٢٨ ص ٥٠٢) مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ / شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م].

ويروى معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ الْكَسْبِ كَسْبُ التَّجَارِ الَّذِينَ إِذَا حَدَّثُوا لَمْ يَكْذِبُوا، وَإِذَا اتُّمِنُوا لَمْ يَخُونُوا، وَإِذَا وَعَدُوا لَمْ يَخْلَفُوا، وَإِذَا اشْتَرَوْا لَمْ يَذْمُوا، وَإِذَا بَاعُوا لَمْ يَطْرُوا، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَمْطُلُوا، وَإِذَا كَانَ لَهُمْ لَمْ يَعْسُرُوا»^(١).

ولقد وجدت كلاماً عجيباً لأُم سلمة رضي الله عنها تقول: (لقد خرج أبو بكر غلى عهد رسول الله ﷺ تاجراً إلى بصرى لم يمنع أبا بكر من الظن برسول الله ﷺ شحّه على نصيبه من الشخوص للتجارة، وذلك كان لإعجابهم كسب التجارة، وحبهم للتجارة ولم يمنع رسول الله ﷺ أبا بكر من الشخوص في تجارته لحيه صحبته، وظنه بأبي بكر؛ فقد كان بصحبته معجباً لاستحسان رسول الله ﷺ للتجارة وإعجابه به)^(٢).

والتجارة: هي من أقوى جهات الاكتساب كما يقول الفقهاء^(٣)، وهي تشمل كل أنواع المعاوضات، وتضم عدة عقود مسماة في الشريعة، منها: عقد البيع، وعقد السلم وعقد الصرف، وعقد المراهبة، وعقد الإجارة، وكذلك عقد المضاربة.

وقد ذكر القرطبي أن التجارة في اللغة: عبارة عن المعاوضة، ومنه الأجر الذي يعطيه البارئ سبحانه العبد عوضاً عن الأعمال الصالحة، قال تعالى: ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وذكر أن التجارة نوعان: تقلب في الحضر من غير نقلة ولا سفر، قال: وهذا تربص واحتكار، قد رغب عنه أولو الأقدار وزهد فيه ذوو الأخطار، وتقلب المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار، قال: فهذا أليق بأهل المروءة وأعم جدوى ومنفعة، غير أنه أكثر خطراً وأعظم غرراً.

ثم قال: [اعلم أن كل معاوضة تجارة على أي وجه كان العوض؛ إلا أن قوله ﴿بِالْبَاطِلِ﴾ أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعاً من ربا أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخمر والخنزير وغير ذلك، وخرج منها أيضاً كل عقد جائز لا عوض فيه كالقرض والصدقة والهبة لا للثواب، وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها، فهذان طرفان متفق عليهما]^(٤).

وأما الزراعة: فقد اعتبرها بعض العلماء: من أطيب أنواع الكسب؛ لأنها أقرب إلى التوكل^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (رقم ٤٨٥٤) (ج ٤ ص ٢٢١)، قال الألباني: (ضعيف)، انظر حديث (رقم ١٣٩٠) في ضعيف الجامع. (٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٧٤) (ج ٢٣ ص ٣٠٠). (٣) انظر: المغني لابن قدامة (ج ١٢ ص ٣٨٥). (٤) انظر: جامع أحكام القرآن للقرطبي (ج ٥ ص ١٥٢). (٥) انظر: المجموع شرح المهذب (ج ٩ ص ٥٤)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٥١هـ)، تحقيق/ محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، وفتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٦).

والزراعة تضم عدة عقود مسماة في الشريعة، منها عقد المزارعة، وعقد المساقاة.

وقد أشار الله إليها في آيات كثيرة، منها، ومذكراً، وممتناً على عباده، منها قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ ﴾ (١٨) فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (١٩) وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ وَصَبْغٍ لِلْكَالِينِ ﴾ [المؤمنون: ١٨ - ٢٠]

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: ٦٧].

وقد جاء في السنة الحث عليها في أحاديث كثيرة، فمنها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» (١)، وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ. وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ وَلَا يَرِزُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» (٢).

وأما الصناعة والرعي والحرفة: فإنها عمل اليد، وفي حديث المقدم بن معديكرب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنْ نَبَى اللَّهُ دَاوُدَ عليه السلام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ» (٣)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ زَكَرِيَّا نَجَارًا» (٤).

وَعَنْ الْمَقْدَامِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ» (٥).

(١) رواه البخاري [كتاب المحرث: الباب (١): الحديث (٢٣٢٠)] (ص ١٨١)، ومسلم [كتاب المساقاة: الباب (٢): الحديث (٣٩٧٣)] (ص ٩٤٨).

(٢) رواه مسلم [كتاب المساقاة: الباب (٢): الحديث (٣٩٦٨)] (ص ٩٤٨).

(٣) رواه البخاري [كتاب البيوع: الباب (١٥): الحديث (٢٠٧٢)] (ص ١٦٢).

(٤) رواه مسلم [كتاب الفضائل: الباب (٢٥): الحديث (٦١٦٢)] (ص ١٠٩٦).

(٥) رواه ابن ماجه (رقم ٢١٣٨) (ص ٢٦٠٥)، قال الألباني: صحيح [انظر: صحيح ابن ماجه رقم (١٧٥٢)

(ج ٢ ص ٢٠٦)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م].

وقد عنون البخاري^(١) في صحيحه أبواباً بأسماء الحرفيين، فقال: (باب الحداد، باب الخياط، باب النسيج، باب النجار)^(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما استخلف أبو بكر الصديق قال: «لقد علم قومي أن حُرْفِي لَمْ تَكُنْ تَعْجُزُ عَنْ مُؤَنَةِ أَهْلِي وَشَغَلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَسَيَاكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في شرح كلام أبي بكر - رضي الله عنه -: [والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش، وأشار بذلك إلى أنه كان كسوباً لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز، تمهيداً على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج إليه]^(٤).

وقد نقل الإمام النووي^(٥) الخلاف في أطيب المكاسب، ثم قال: [فالصواب ما نص عليه رسول الله صلی الله علیه و آله وهو عمل اليد، فإن كان زراعاً فهو أطيب المكاسب وأفضلها؛ لأنه عمل يده، ولأن فيه توكلاً كما ذكره الماوردي، وقال: لأن فيه نفعاً عاماً للمسلمين والدواب، ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض، فيحصل له أجره، وإن لم يكن ممن يعمل بيده، بل يعمل له غلماناً وأجراًؤه؛ فإكتسابه بالزراعة أفضل لما ذكرناه]^(٦).

(١) هو: شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي مولاهم البخاري، صاحب الصحيح والتصانيف، مولده في شوال سنة (١٩٤هـ) وأول سماعه للحديث سنة (٢٠٥هـ) وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده، ورحل إلى بغداد ومكة والكوفة والبصرة والشام، صنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأساً في الذكاء رأساً في العلم ورأساً في الورع والعبادة، حدث عنه الترمذي ومحمد بن نصر المروزي الفقيه وصالح بن محمد جزيرة ومطين وابن خزيمة وخلق كثير، وعنه قال: كتبت عن أكثر من ألف رجل، قال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري، توفي سنة (٢٥٦هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٥٥٦)، وسير أعلام النبلاء (ج ١٢ ص ٣٩١)، وطبقات الحفاظ (ص ٢٥٢)].

(٢) انظر: كتاب البيوع من صحيح البخاري (ص ١٦٣) من موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة.

(٣) رواه البخاري [كتاب البيوع: الباب (١٥): الحديث (٢٠٧٠)] (ص ١٦٢).

(٤) انظر: فتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٦).

(٥) هو: الإمام الفقيه الحافظ الأرحم القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، ولد في المحرم سنة (٦٣١هـ) بنوى، وقدم دمشق سنة تسع وأربعين وحبس مرتين، وصنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح مسلم والروضة والمنهاج والتحقيق والأذكار ورياض الصالحين وغير ذلك، وكان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، أتقن علوماً شتى، وبارك الله في علمه وتصانيفه لحسن قصده، وكان شديد الورع والزهد أماًراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، تهابه الملوك تاركاً لجميع ملاذ الدنيا ولم يتزوج، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد أبي شامة فلم يتناول منها درهماً، مات في رجب سنة (٦٧٦هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٤ ص ١٤٧٠)، وطبقات الحفاظ (ص ٥١٣)].

(٦) انظر: المجموع شرح المذهب (ج ٩ ص ٥٤).

وذكر الماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين: « أن الله - جلّت قدرته - جعل سد حاجة الناس وتوصلهم إلى منافعهم من وجهين: بمادة وكسب: فأما المادة فهي حادثة عن اقتناء أصول نامية بذواتها، وهي شيئان: نبت نام وحيوان متناسل.

وأما المكسب فيكون بالأفعال الموصلة إلى المادة، والتصرف المؤدي إلى الحاجة، وذلك من وجهين: أحدهما: تقلب في تجارة، والآخر: تصرف في صناعة.

وهذان هما فرع لوجهي المادة، فصارت أسباب المواد المألوفة، وجهات المكاسب المعروفة، من أربعة أوجه: نماء زراعة، ونتاج حيوان، وبيع تجارة، وكسب صناعة^(١).

وأقول: إن هذه الأسباب والأوجه التي ذكرها الماوردي وغيره، إنما تتم غالباً من خلال عمليات يشارك فيها أكثر من فرد وجهة، تنتظم في عدة عقود نسميها (عقود الاستثمار)، وبالنظر في هذه العقود نجد أنها نوعان:

- نوع تقوم العقود فيها على المعاوضة وتسمى بعقود المعاوضات، كعقود البيع والإجارة.
- والنوع الآخر تقوم فيها العقود على المشاركة وتسمى بعقود المشاركات كعقود الشركة والمضاربة والزراعة.

وحتى يتضح الأمر أكثر، فسأتحدث في المباحث التالية عن حقيقة العقد وأركانه، والفرق بين عقود المعاوضات وعقود المشاركات، والتعريف بالعقود التي تنتظم تحت كل من هذين النوعين.

المبحث الأول

تعريف العقد

في اللغة:

العقد في اللغة: نقيضُ الحَلِّ، وهو مصدر للفاعل: عَقَدَ، يَعْقُدُ، عَقْدًا، فهو عاقِدٌ ومعقود، ويقال: عَقَدَهُ يَعْقُدُهُ عَقْدًا وَتَعَقَّدًا وَعَقَّدَهُ، والجمع (عُقُود) (٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١].

(١) انظر: أدب الدنيا والدين (ص ٢٥٤-٢٥٥). (٢) انظر: لسان العرب (حرف الدال فصل العين، ج ٣ ص ٢٩٦).

ومعناه: الربط والشدّ، جاء في القاموس المحيط: (عَقَدَ الحَبْلَ والبَيْعَ والعَهْدَ يَعْقِدُهُ: شدّه^(١))، وفي مقاييس اللغة: (عقد: العين والقاف والبدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شدّ وشدة وثوق، وإليه ترجعُ فروعُ البابِ كلها، من ذلك عَقَدَ البناءَ، والجمعُ أعقاد وعُقود^(٢)).

ويأتي بمعنى الضمان والعهد، جاء في القاموس: (والعَقْدُ: الضَّمَانُ، والعَهْدُ، والجَمَلُ الموثَّقُ الظهْرُ)^(٣)، وفي لسان العرب: (والعَقْدُ: العهد، والجمع عُقود، وهي أوكد العهود، ويقال: عَهَدْتُ إلى فلانٍ في كذا وكذا، وتأويله أَلزمته ذلك، فإذا قلت: عاقدته أو عقدت عليه، فتأويله أنك أَلزمته ذلك باستيثاق)^(٤).

في الاصطلاح:

العقد عند الفقهاء له معنيان: معنى عام، ومعنى خاص. فأما المعنى العام: فهو الأقرب إلى المعنى اللغوي وهو: كل ما عزم المرء على فعله سواء صدر بإرادة منفردة كالوقف والطلاق واليمين، أو ما ينشأ عن إرادتين كالبيع والإيجار والوكالة، فيشمل بهذا المعنى العقود والالتزامات.

قال أبو بكر الجصاص: العَقْدُ: ما يعقده العاقد على أمر يفعله هو، أو يعقد على غيره فعلةً إلزامه إياه؛ لأن العقد إذا كان في أصل اللغة الشد، ثم نقل إلى الأيمان والعقود عقود المبيعات ونحوها، فإنما أريد به إلزام الوفاء بما ذكره في إيجابه عليه...^(٥).

وأما المعنى الخاص: فهو يطلق على ما ينشأ عن إرادتين لظهور أثره الشرعي في المحل^(٦). وبهذا المعنى عرّف بأنه:

«ارتباط الإيجاب بالقبول»^(٧)، أو «مجموع إيجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر، أو كلام الواحد القائم مقامهما»^(٨).

(١) انظر: القاموس المحيط (باب الدال فصل العين، ص ٣٨٣).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (كتاب العين، باب العين والقاف وما يثلثهما من الثلاثي، ج ٤ ص ٨٦).

(٣) انظر: القاموس المحيط (باب الدال فصل العين، ص ٣٨٣).

(٤) انظر: لسان العرب (باب الدال فصل العين) (ج ٣ ص ٢٩٦).

(٥) انظر: أحكام القرآن للجصاص: سورة المائدة (ج ٣ ص ٢٨٥).

(٦) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق (ج ٥ ص ٢٧٨)، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بـ (ابن نجيم) (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

(٧) انظر: المنشور في القواعد الفقهية (ج ٢ ص ٣٩٧)، لأبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق/ د. تيسير فائق، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

(٨) انظر: رد المحتار على الدر المختار (ج ٣ ص ٣)، ويعرف بـ (حاشية ابن عابدين)، تأليف / محمد أمين بن عمر بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.

قال السرخسي: (وكذا اختلفوا في العقد، فقال الخصم: العقد: عبارة عن القصد؛ فإن العزيمة سميت عقيدة، وقلنا: العقد: اسم لربط كلام بكلام، نحو ربط لفظ اليمين بالخبر الذي فيه رجاء الصدق لإيجاب حكم (بكلام) وهو الصدق منه، وكذلك ربط البيع بالشراء لإيجاب حكمه وهو الملك، فكان ما قلناه أقرب إلى الحقيقة؛ لأن الكلمة باعتبار الوضع من عقد الحبل وهو شدّ بعضه ببعض وضده الحل) (١).

والإيجاب والقبول: هما صيغة العقد، وهما ركنه، ودليل رضا العاقدين، ففي عقد البيع مثلاً إذا قال البائع (بعثك) فهو الإيجاب، وإذا قال المشتري: (قبلت) فهو القبول، جاء في مجلة الأحكام العدلية: «أَنَّ الْإِجَابَ هُوَ: أَوَّلُ كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ لِأَجْلِ إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ، وَبِهِ يُوجِبُ وَيَثْبُتُ التَّصَرُّفُ، وَأَنَّ الْقَبُولَ: هُوَ ثَانِي كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ لِأَجْلِ إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ وَبِهِ يَتِمُّ الْعَقْدُ» (٢).

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ الْكَلَامُ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ يَقَعَ مِنَ الْمُشْتَرِي فَإِذَا قَالَ الْبَائِعُ: قَدْ بَعَثْتُكَ هَذَا الْمَتَاعَ وَالْمُشْتَرِي قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ، أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَتَاعَ بِكَذَا، فَقَالَ الْبَائِعُ: وَأَنَا قَدْ بَعَثْتُكَ إِيَّاهُ، فَكَمَا أَنَّ كَلَامَ الْبَائِعِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِجَابٌ وَفِي الثَّانِيَةِ قَبُولٌ، فَكَلَامُ الْمُشْتَرِي فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ إِجَابٌ وَفِي الْأُولَى قَبُولٌ أَيْضًا.

المبحث الثاني أركان العقد

الرُّكْنُ فِي اللُّغَةِ: الْجَانِبُ الْأَقْوَى وَالْأَمْرُ الْعَظِيمُ (٣)، وَرُكْنُ الشَّيْءِ جَانِبُهُ الْأَقْوَى (٤).

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَا يَقُومُ بِهِ الشَّيْءُ، وَقِيلَ: مَا يَتِمُّ بِهِ الشَّيْءُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ وَجْزٌ مِنْهُ (٥).

(١) انظر: أصول السرخسي (ج ١ ص ١٩٧)، لابي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٧٢هـ.

(٢) مجلة الأحكام العدلية [كتاب البيوع] المادة (١٠١) و(١٠٢)، (ص ٢٩)، [تحقيق / نجيب هوايني، نشر مكتبة كارخانة.

(٣) انظر: لسان العرب (باب النون فصل الرء) (ج ١٣ ص ١٨٥) والقاموس المحيط (باب النون فصل الرء، ص ١٥٥).

(٤) انظر: المطلع (ج ١ ص ٨٨).

(٥) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (كتاب الرء، ص ٢٣٧) تأليف / أحمد بن محمد بن علي الفيومي

(ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، والتعريفات (ص ١٤٩) تأليف / علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)،

ذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى أن أركان العقد ثلاثة وهي:

[١] العاقد: وهما كلٌّ من يتولى العقد، إما أصالةً كأن يبيع أو يشتري لنفسه، أو وكالة كأن يعقد نيابة عن الغير بتفويض منه في حياته، أو وصاية كمن يتصرف خلافة عن الغير في شئون صغاره بعد وفاته بإذن منه أو من قبل الحاكم.

[٢] الصيغة: كلامٌ أو فعلٌ يصدر من العاقد ويدل على رضاه، ويعبر عنه الفقهاء بـ (الإيجاب والقبول).

[٣] المعقود عليه (محل العقد): وهو ما يقع عليه العقد، وتظهر فيه أحكامه وآثاره، ويختلف المحل باختلاف العقود، فقد يكون المحل عيناً، كالبيع في عقد البيع، وقد يكون عملاً من الأعمال، كعمل الأجير في عقد الإجارة، وعمل الزارع في عقد المزارعة، وقد يكون منفعة شيءٍ معين، كمنفعة المأجور في عقد الإجارة، وقد يكون غير ذلك.

وذهبت الحنفية^(٢): إلى أن للعقد ركنًا واحدًا فقط وهو الإيجاب والقبول.

وهذا الاختلاف في الحقيقة لا تأثير له من حيث النتيجة، وذلك أن الجمهور رأوا أن الركن: هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، وإن لم يكن جزءاً منه؛ فجعلوا أركان العقد هذه الثلاثة، أما الحنفية فرأوا أن الركن جزءٌ من ماهية الشيء فاقتصرُوا في أركان العقد على الصيغة، وهي (الإيجاب والقبول)؛ لأنها من ماهية العقد بخلاف الركنين الآخرين، واعتبروهما من شروط الركن ولوازمه، ولا بد منهما لتكوين العقد.

ولكل واحد من هذه الأركان شروطٌ يجب توفرها ليكون العقد صحيحاً، وهي تختلف باختلاف نوع العقد؛ ولذلك سأذكرها - بإذن الله - عند ذكر الضوابط.

=/=

تحقيق / إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص ٣٧٣)، تأليف / محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق / د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ورد المختار على الدر المختار (ج ١ ص ٤٠١).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (ج ٤ ص ٣١٨).

(١) انظر: المجموع شرح المذهب (ج ٩ ص ١٤٠).

المبحث الثالث عقود الاستثمار

للعقد في الفقه الإسلامي تقسيمات باعتبارات مختلفة؛ يذكرها الفقهاء في كتب الفقه، ولست في هذا البحث بصدد ذكرها أو الحديث عنها، فهي ليست موضوع البحث، وإنما مقصودي هنا أن أبين أن من جملة العقود الشرعية التي تتم بين الناس؛ عقوداً يمكن أن نطلق عليها (عقود الاستثمار)، وهي تُعتبر من أقسام العقد بالنظر إلى غاياته وأغراضه، والفقهاء يقسمون العقود باعتبار غاياتها وأغراضها إلى سبع مجموعات^(١):

[١] عقود التملكيات: وهي العقود التي يقصد بها تملك شيء؛ عين أو منفعة: وهي نوعان: (أ) معاوضات: وهي ما كان التملك فيها بعوض؛ كعقود البيع والإجارة، والصرف، والصلح والجعل والاستصناع ونحوها مما فيه مبادلة بين طرفين. (ب) وتبرعات: وهي ما كان التملك فيها مجاناً بغير عوض؛ كعقود الهبة والصدقة والوقف والقرض والإعارة وغيرها.

[٢] عقود الإسقاطات: وهي العقود التي يقصد بها إسقاط حق من الحقوق: فإن كان الإسقاط ببدل فهو إسقاط المعاوضة كالطلاق على مال والعفو عن القصاص بالدية، وإن كان بدون بدل فهو الإسقاط المحض كالطلاق المجرد عن المال، والعفو عن القصاص، والتنازل عن حق الشفعة.

[٣] عقود الإطلاقات: وهي العقود التي يقصد بها إطلاق الشخص يد غيره في العمل كالوكالة، وتولية القضاة والولاية.

[٤] عقود التقييدات: وهي العقود التي يقصد بها منع الشخص من التصرف، كعزل الوكلاء، والولاية والقضاة، وحجر الشخص عن التصرف لجنون أو سفه أو صغر.

[٥] عقود التوثيقات: وهي العقود التي يقصد بها ضمان الديون لأصحابها وتأمين الدائن على دينه، كعقود الكفالة والرهن.

[٦] عقود المشاركات: وهي العقود التي يقصد بها المشاركة في الربح كعقود الشركات بأنواعها، ومنها المضاربة والمزارعة والمساقاة.

(١) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (ج ٤ ص ٢٤٤-٢٤٥)، للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ -

[٧] عقود الحفظ: وهي العقود التي يقصد بها حفظ المال لصاحبه كعقد الإيداع.

المقصود بعقود الاستثمار:

عقود الاستثمار: هي كل عقد يتم من خلاله استثمار الأموال، وقد ذكرنا تعريفاً شاملاً للاستثمار وقلنا أنه: كل نشاط فردي أو جماعي يتم من خلاله كسب المال واستكشاف الثروات والموارد التي خلقها الله في هذه الأرض أو الحصول عليها وتوظيفها التوظيف الذي يؤدي إلى زيادتها ونمائها أو الانتفاع بها والمحافظة عليها، بما لا يخالف أحكام الشريعة.

فكل عقد يترتب على إنشائه القيام بهذا النشاط الذي يقصد تثمير المال أو الحصول على نمائه وربحه أو الانتفاع به فهو عقد استثمار، وشريعتنا الإسلامية نظمت عدة عقود لتحقيق هذا الأمر، وفصلت أحكامها، وغرضنا من هذا البحث أن نذكرها ونفصل ضوابطها الشرعية؛ إذ هي من المعاملات، والأصل في المعاملات الإباحة ما لم يأت دليل يمنع منها أو يقيد بها.

وعند البحث عن عقود الاستثمار في العقود المسماة في الفقه الإسلامي نجد أنها في الحقيقة نوعان:

النوع الأول: عقود المعاوضات: وهي كل عقد فيه مبادلة بين طرفين .

النوع الثاني: عقود المشاركات: وهي كل عقد فيه مشاركة في المغنم والمغرم بين طرفين.

ولقد وجدت شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يذكر هذا التقسيم؛ إذ يقول:

[فالكسب الذي هو معاملة الناس نوعان: معاوضة، ومشاركة، فالمبايعة والمؤاجرة ونحو

ذلك هي المعاوضة، وأما المشاركة فمثل مشاركة العنان وغيرها من المشاركات] (١).

ولمعرفة هذين النوعين من العقود وما يشمله كل واحد منهما من عقود أفرد لهما

المطلبين التاليين:

المطلب الأول عقود المعاوضات

المعاوضة: مفاعلة من العوض، والعوض هو البديل والخلف^(١).

وعقود المعاوضة: كلُّ عقدٍ يحصل فيه المبادلة من طرفين، عوض من طرف ومُعوض من الطرف الآخر؛ كالثمن من المشتري والسلعة من البائع، وكالأجرة من المستأجر والمنفعة من المؤجر، ولتنوع أنواع المعاوضة في العقود، أطلقنا عليها عقود المعاوضات.

وعقود المعاوضات تنقسم إلى عدة عقود بحسب اختلاف نوع العوض فيها:

قال القرطبي: (ثمَّ المعاوضة عند العرب تختلف بحسب اختلاف ما يضاف إليه، فإن كان أحد المعوضين في مقابلة الرقبة سمي بيعاً، وإن كان في مقابلة منفعة، فإن كانت منفعة بضع سُمِّي نكاحاً، وإن كانت منفعة غيرها سمي إجارة، وإن كان عيناً بعين فهو بيع النقد وهو الصرف، وإن كان بدين مؤجل فهو السَّلْم)^(٢).

وجاء في مواهب الجليل: (اعلم أنَّ العرب لبلاغتها وحكمتها وحرصها على تأدية المعنى للأفهام بأدنى عبارة تخص كل معنى بعبارة وإن كان مشاركاً للآخر في أكثر وجوهه، فلما كانت الأملاك تنتقل بعوض وبغيره، سموا الأول بيعاً: فحقيقته نقل الملك بعوض، ولكن المعاوضة؛ إن كانت على الرقاب خصوها بتسمية البيع، وإن كانت على المنافع خصوها بتسمية الإجارة؛ إلا أن تكون منافع فروج فخصوها أيضاً بتسميتها نكاحاً)^(٣).

أنواع عقود المعاوضات الاستثمارية

أشهر وأهم أنواع عقود المعاوضات التي تتعلق بالاستثمار والمسماة في الفقه الإسلامي عقداً، وهما:

(١) انظر: لسان العرب (حرف الضاد فصل العين، ج٧ ص١٩٢)، والقاموس المحيط (باب الضاد فصل العين، ص٨٣٦).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج٣ ص٣٥٧).

(٣) انظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل (ج٤ ص٢٢٤)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت٩٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

- [١] عقد البيع: وهو من عقود المعاوضة؛ لأنه معاوضة مال بمال^(١).
- [٢] عقد الإجارة: وهو من عقود المعاوضة؛ لأنه عقد على المنفعة بعوض هو مال^(٢).
- ولكن عقد البيع له عدة صور، أعطيت في الفقه الإسلامي أسماء خاصة لما تحمل من معاني خاصة، أشهرها:
- [١] عقد الصرف: وهو من عقود المعاوضة لأنه بيع؛ العوضان فيه من النقود، من الذهب أو الفضة أو الفلوس^(٣).
- [٢] عقد السلم: وهو من عقود المعاوضة لأنه بيع؛ المبيع فيه مؤجلٌ موصوف بالذمة، والتمن معجل^(٤).
- [٣] عقد المرابحة: وهو من عقود المعاوضة لأنه بيع؛ ثمن المبيع فيه نفس الثمن الأول وزيادة ربح^(٥).
- [٤] عقد الاستصناع: وهو من عقود المعاوضة لأنه عقدٌ على مبيعٍ في الذمة، شرط فيه العمل^(٦).
- وهذه العقود هي أشهر عقود المعاوضات، وسيتم التعريف بها أكثر عند الحديث عن ضوابطها في باب الضوابط - بإذن الله - .

- (١) انظر: المحلى لابن حزم (ج ٩، ص ١٤٢)، والمبسوط (ج ١٣، ص ١٥٦)، وشروح حدود ابن عرفة (كتاب البيوع ص ٢٣٢)، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الرصاص (ت ٨٩٤هـ)، المكتبة العلمية .
- (٢) انظر: المحلى لابن حزم (ج ٩، ص ٣٠٤) والمبسوط للسرخسي (ج ١٥، ص ٧٩)، ومغني المحتاج للشربيني (ج ٢، ص ٤٢٧)، وشروح حدود ابن عرفة (ص ٣٩٢)، وكشاف القناع للبهوتي (ج ٣، ص ٥٤٦).
- (٣) انظر: بدائع الصنائع (ج ٤، ص ٤٥٣)، مغني المحتاج (ج ٢، ص ١٣٤)، والقوانين الفقهية (ص ١٦٥) لمحمد بن أحمد ابن جزى الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، وشروح حدود ابن عرفة (ص ٢٤١)، وشرح منتهى الإرادات (ج ٢، ص ٧٣).
- (٤) انظر: بدائع الصنائع (ج ٤، ص ٤٥٣)، والقوانين الفقهية (ص ١٦٥) وشروح حدود ابن عرفة (ص ٢٩١) وشرح منتهى الإرادات (ج ٢، ص ٨٧-٨٨).
- (٥) انظر: المبسوط (ج ١٥، ص ٧٩)، ومغني المحتاج (ج ٢، ص ١٠٠)، وشروح حدود ابن عرفة (ص ٣٩٢)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (ج ٣، ص ٢٣٠).
- (٦) انظر: المبسوط (ج ١٥، ص ٨٤)، وبدائع الصنائع (ج ٤، ص ٩٣).

المطلب الثاني عقود المشاركات

المشاركات: جمع مشاركة وهي مفاعلة من الشركة وهي: مخالطة الشريكين^(١)، وأن يكون لكل من الشريكين نصيب في الشيء المشترك؛ وفي الحديث: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ...»^(٢) أي حصة ونصيباً.

وعقود المشاركات: هي كل عقد تحصل به الشركة بين طرفين في المال أو العمل أو الربح أو في أحدها أو في غيرها، وهي تقوم على الإيجاب والقبول، بأن يقول أحدهما: شَارَكْتُكَ فِي كَذَا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ^(٣).

أنواع عقود المشاركات:

- عقود المشاركات التي تتعلق بالاستثمار، والمسماة في الفقه الإسلامي بأربعة عقود:
- (١) عقد الشركة: عَقْدٌ بَيْنَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي الْأَصْلِ وَالرَّيْحِ^(٤)، وهي عند جمهور الفقهاء أربعة أنواع: نوع جائز بالإجماع^(٥) هو شركة العنان، والبقية فيها خلاف وهي شركة الأبدان، وشركة الوجوه، وشركة المفاوضة^(٦).
 - (٢) عقد المضاربة: هي عقد على الشركة في الربح بمالٍ من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر^(٧).
 - (٣) عقد المساقاة: هي عقد على المعاملة في الأشجار بجزءٍ من الثمر مشاعاً^(٨).
 - (٤) عقد المزارعة: هي عقد على الزرع بجزءٍ مشاعٍ من الخارج منه^(٩).

(١) انظر: لسان العرب (ج ١٠ ص ٤٤٨-٤٤٩)

(٢) رواه البخاري [كتاب الشركة: الباب (٥): الحديث (٢٤٩١)] (ص ١٩٦)، ومسلم [كتاب العتق: الباب (١)]: الحديث (٣٧٧٠)] (ص ٩٣٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: بدائع الصنائع (ج ٥ ص ٧٣).

(٤) انظر: رد المحتار على الدر المختار (ج ٤ ص ٢٩٩).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (ج ٥ ص ٧٤-٧٥)، وبداية المجتهد (ج ٤ ص ٥)، والمغني والشرح الكبير (المسألة: ٣٦٢٧).

(ج ٥ ص ١٢٤)، ومغني المحتاج (ج ٢ ص ٢٧٥).

(٦) انظر: بداية المجتهد (ج ٤ ص ٥).

(٨) انظر: الهداية شرح البداية (ج ٤ ص ٥٩)، وكشاف القناع (ج ٣ ص ٥٣٢).

(٩) انظر: الهداية شرح البداية (ج ٤ ص ٥٣)، وكشاف القناع (ج ٣ ص ٥٣٢).

والشركة في هذه العقود إنما هي لغرض كسب المال أو ربحه ونمائه، وهي لا تقصد إلا لذلك، والعمل فيها ليس مقصوداً لذاته، ولذلك ليست من باب الإجارة ولا من باب الجعالة حتى تأخذ أحكامهما .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عند حديثه عن المساقاة والمزارعة والمضاربة: [والتحقيق أن هذه المعاملات هي من باب المشاركات، والمزارعة مشاركة، وهذا يشارك بنفع بدنه وهذا بنفع ماله، وما قسم الله من ربح كان بينهما كشريكي العنان، ولهذا ليس العمل فيها مقصوداً ولا معلوماً؛ كما يُقصد ويُعلم في الإجارة، ولو كانت إجارة لوجب أن يكون العمل فيها معلوماً، لكن إذا قيل هي جعالة كان أشبه، فإن الجعالة لا يكون العمل فيها معلوماً، وكذلك هي عقد لازم، ولكن ليست جعالة أيضاً؛ فإن الجعالة يكون المقصود لأحدهما جنس مقصود الآخر، هذا يقصد رد آبقه، أو بناء حائطه، وهذا يقصد الجعل المشروط، والمساقاة والمزارعة والمضاربة هما يشتركان في جنس المقصود وهو الربح، مستويان في المغنم والمغرم؛ إن أخذ هذا أخذ هذا، وإن حُرِمَ هذا حُرِمَ هذا، ولهذا وجب أن يكون المشروط لأحدهما جزءاً مشاعاً من الربح من جنس المشروط للآخر، وأنه لا يجوز أن يكون مقداراً معلوماً فعلم أنها من باب المشاركة كما في شركة العنان؛ فإنهما يشتركان في الربح، ولو شرط مال مقدّر من الربح أو غيره لم يجز، وهذا هو الذي نهى عنه رسول الله ﷺ من المخابرة] (١).

وقال في موضع آخر: [وليس المقصود من هذه المشاركات العمل حتى يستحق عليه أجره، ولا هي عقد إجارة، وإنما هي أصل مستقل، وهي نوع من المشاركات، لا من المؤجرات حتى يبطل فيها ما يبطل فيها، فمن أوجب فيها مالا يجب فيها فقد غلط] (٢). ويقول أيضاً: «إذا كانت التصرفات المبنية على المعادلة هي معاوضة أو مشاركة، فمعلوم قطعاً أن المساقاة والمزارعة ونحوهما من جنس المشاركة ليسا من جنس المعاوضة المحضة» (٣).

هذه العقود الأربعة هي عقود المشاركات المسماة في الفقه الإسلامي، وسيتم التعريف بها بشكلٍ أوسع عند الحديث عن ضوابطها في باب الضوابط - بإذن الله تعالى - .

(٢) المصدر السابق (ج ٣٠ ص ٨٧).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (ج ٣٠ ص ٢٢٧).

(٣) المصدر السابق (ج ٢٩ ص ٩٩).